مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٦١**

الاثنين، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد والي	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيد كوينلن
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد باروس
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

إصلاح قطاع الأمن: التحديات والفرص

تقرير الأمين العام عن تأمين الدول والمجتمعات: تعزيز دعم الأمم المتحدة الشامل لإصلاح قطاع الأمن (S/2013/480)

رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة (S/2014/238)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

إصلاح قطاع الأمن: التحديات والفرص

تقرير الأمين العام عن تأمين الدول والمجتمعات: تعزيز دعم الأمم المتحدة الشامل لإصلاح قطاع الأمن (S/2013/480)

رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة (S/2014/238)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي الأمين العام والوزراء وباقي الممثلين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن مشاركتهم تأكيد لأهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إستونيا، إندونيسيا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، تركيا، الجبل الأسود، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جمهورية إيران الإسلامية، جنوب أفريقيا، سلوفاكيا، السنغال، سويسرا، غواتيمالا، كازاخستان، ماليزيا، مصر، النرويج، نيوزيلندا، الهند، هولندا، اليابان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/480، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن ”تأمين الدول والمجتمعات: تعزيز دعم الأمم المتحدة الشامل لإصلاح قطاع الأمن“. أود أيضا أن أوجه عناية أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/238، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لنيجيريا تحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام، السيد بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر نيجيريا على عقد هذه المناقشة الهامة.

إن الغرض من إصلاح قطاع الأمن، ببساطة، هو جعل حياة الناس أكثر أمناً. والمؤسسات الأمنية هي في صلب العهد بين الدولة ومواطنيها. فاستخدام السلطة الشرعية للقوة يقترن بمسؤولية مقابلة لحماية واحترام حقوق الإنسان. وقطاع أمن مهني يخضع للمساءلة في إطار سيادة القانون يمكنه تعزيز ثقة المواطنين في الدولة وتهيئة الاستقرار اللازم لبناء السلام والتنمية.

ومع ذلك، فإن المؤسسات الأمنية التي تفتقر إلى التدريب المناسب أو الإدارة السليمة وآليات الرقابة قد تعجز عن توفير الأمن الأساسي حتى أنها قد تنتهك حقوق الشعب ذاته المكلفة بحمايته. وقد شهدنا أيضا مؤسسات يساء استخدامها في دعم المصالح السياسية والطائفية الضيقة، مع ما يترتب على ذلك من آثار مزعزعة للاستقرار.

وفي أوائل هذا الشهر، قمت بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى وشاهدت الآثار الوخيمة لتفكيك المؤسسات الأمنية. كما لمست الحاجة الملحة لبسط سلطة الدولة وضمان السلامة العامة وسيادة القانون. ومناقشة اليوم تأتي في الوقت المناسب

بشكل خاص، وذلك بالنسبة لمستقبل جمهورية أفريقيا الوسطى وحالات كثيرة أخرى.

إصلاح القطاع الأمني عنصر أساسي في حفظ السلام وبناء السلام والتنمية. وقد عززت الأمم المتحدة المساعدة التي تقدمها للسلطات الوطنية لإجراء عمليات أساسية ومعقدة لإصلاح القطاع الأمني. ودعمنا هذا يشمل المساعدة في وضع وتنفيذ استراتيجيات الأمن الوطني في كوت ديفوار ومالي؛ والإسهام في إدارة المالية العامة للقطاعات الأمنية في ليبريا والصومال؛ ودعم إصلاح قطاع الدفاع في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومعظم قرارات مجلس الأمن بشأن سياقات ما بعد النزاع تشتمل على مطالبات بمعالجة إصلاح القطاع الأمني.

ونحن أيضا عززنا قدرتنا على تقديم الدعم من خلال الوحدة المكرسة لإصلاح قطاع الأمن التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، التي تجمع بين ١٤ من شركاء الأمم المتحدة. وقد وضعت الأمم المتحدة معايير وإرشادات لتعظيم أثر جهودنا، وعززنا الشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك مع الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي. ونحن مستعدون للعمل مع الشركاء الآخرين المهتمين على هذا المسار الاستراتيجي.

وإذ نحرز تقدماً، فإننا ندرك أيضا أنه لا يزال أمامنا عمل كثير. وفي دعمنا للسلطات الوطنية، نحتاج للتأكد من أن لدى أجهزة الأمن القدرة الكافية لأداء مهامها. ويتجلى هذا اليوم في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي والصومال أكثر منه في أي مكان آخر. وهذا يتطلب تحسين رسم خرائط الاحتياجات والثغرات وتيسير الاستجابة المنسقة من جانب الشركاء. ويجب أن يقترن تعزيز الفعالية العملياتية بجهود بناء إطار قوي للحكم، وآليات قوية للمساءلة والرقابة وثقافة النزاهة واحترام حقوق الإنسان. والملكية الوطنية ضرورة حتمية.

وثمة هوة متسعة بين التوقعات المتزايدة لما يمكن للأمم المتحدة أو ينبغي لها أن تقوم به، ومواردنا لتلبية تلك التوقعات. فالسياقات والولايات معقدة، ما يقتضي من الأمم المتحدة المشاركة في عمليات سياسية حساسة مثل حوارات الأمن الوطني، والتدقيق ومراجعة الإنفاق العام أو إصلاح قطاع الدفاع. واستشرافا للمستقبل، حددت أربع أولويات.

أولاً، لا بد لنا أن ندرك الصلات بين إصلاح قطاع الأمن وعمليات الإصلاح الأوسع نطاقاً، بما في ذلك الإصلاح القانوني والمؤسسي والمصالحة الوطنية والحوار السياسي. فإصلاح قطاع الأمن لا يقتصر على مسألة الدعم الفني. وأعتزم توجيه ممثليَّ الخاصين إلى بذل مساعيهم الحميدة لدعم ذلك العمل.

ثانياً، وحيث أن إصلاح قطاع الأمن يستغرق وقتاً طويلاً، يجب على الدول المضيفة أن تبذل المزيد من الجهد لتلبية الاحتياجات الأمنية المباشرة. ووفقا لسياسة الأمم المتحدة التي تقتضي بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان، فإن المنظمة ملزمة بسحب الدعم للجهات الفاعلة الأمنية التي ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان أو تمتنع عن التصدي لها.

ثالثاً، ينبغي لكل الجهات الفاعلة المعنية بهذا العمل زيادة التركيز على النهج القطاعية التي تتناول الإطار الاستراتيجي وإطار الإدارة الذي تقوم عليه كافة المؤسسات الأمنية.

رابعاً، يتعين علينا النظر في القدرات المؤسسية داخل منظمتنا، وصلتها بمجالات العمل الرئيسية الأخرى كسيادة القانون وحقوق الإنسان، وكيفية ضمان الموارد المرنة المطلوبة لتلبية الاحتياجات على أرض الواقع.

ويشجعني للغاية أن المجلس سيعتمد أول مشروع قرار مواضيعي بشأن إصلاح قطاع الأمن. فهذا من شأنه أن يعزز الزخم السياسي لتلك الجهود.

إن منظر رجل الشرطة بالزي الرسمي ينبغي أن يثير شعوراً باستتباب النظام والانضباط والأمن. وهدفنا الجماعي مساعدة الدول على بناء مؤسسات أمنية مهنية ترتكز بقوة على ثقافة الخدمة وليس ممارسة السلطة والقوة دون رادع أو مساءلة. معاً، يمكننا أن نحقق ذلك على أرض الواقع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية وزيرا للخارجية في نيجيريا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام، السيد بان كي – مون، على حضوره هذه المناقشة وتشاطر مرئياته بشأن إصلاح قطاع الأمن. وأود أيضا أن أشكر دولة السيد إيغور لوكتشيك، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الأوروبي في الجبل الأسود؛ ومعالي السيد هانز براتسكار، نائب وزير خارجية النرويج؛ ومعالي السيد بيتر بوريان، وزير الدولة في وزارة الخارجية والشؤون الأوروبية في سلوفاكيا، الذين جاءت مشاركتهم في مناقشة اليوم دليلاً آخر على الالتزام القوي لبلدانهم إزاء إصلاح قطاع الأمن.

ومما يثلج الصدر ملاحظة أن إصلاح القطاع الأمني قد ترسخ باعتباره عنصراً أساسياً في عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد. فالإصلاح الناجع لقطاع الأمن يسهم في منع نشوب النزاعات من خلال جعل المؤسسات الأمنية فعالة وخاضعة للمساءلة.

ومن شأن ذلك أن يعزز الشعور بالسلامة والأمن بين السكان، ويحافظ على توافر الظروف التي تكفل السلام.

ويكتسي إصلاح قطاع الأمن أهمية حاسمة بالنسبة لمواصلة عملية بناء السلام بأسرها، علما بأنه يمتد إلى ما بعد مرحلة التعمير في أعقاب انتهاء النزاع، ليشمل منع نشوب النزاعات وبناء السلام وتحقيق التنمية. لقد تشرّفت نيجيريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ – أثناء رئاستها للمجلس – بترؤس مناقشة مفتوحة (انظر S/PV.6630) تُوّجت باعتماد المجلس بيان رئاسي بشأن إصلاح قطاع الأمن (S/PRST/2011/19). وقد استند ذلك البيان إلى مبادرات سابقة اتخذها المجلس بشأن هذا الموضوع. ويسرني ويشرفني أن أكون هنا اليوم في هذه المناقشة الهامة التي تسعى إلى مواصلة استكشاف المسألة الحاسمة الأهمية المتمثلة في دعم الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن باعتباره وسيلة لصون السلم والأمن الدوليين.

لقد طلب البيان الرئاسي الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى الأمين العام إجراء استعراض شامل لدور الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن. ويسرنا أن نلاحظ أن الأمين العام قد استجاب لذلك الطلب بإصدار تقريره الثاني عن إصلاح قطاع الأمن في آب/أغسطس ٢٠١٣ المعنون ”تأمين الدول والمجتمعات: تعزيز دعم الأمم المتحدة الشامل لإصلاح قطاع الأمن“ (S/2013/480). ونرحب بذلك التقرير، ونحن على استعداد للعمل مع الأمانة العامة والدول الأعضاء على تنفيذ التوصيات الهامة الواردة فيه.

ويتمثل أحد الدروس الهامة التي تعلمتها نيجيريا في إطار جهودنا المبذولة في تعاوننا الأمني على الصعيدين الدولي والمتعدد الأطراف، في القيمة المتزايدة بل التي لا غنى عنها لتبادل الخبرات على المستوى الأفقي بين البلدان التي شهدت أو ما تزال تشهد عملية إصلاح للقطاع الأمني. وقد أدركنا أن تبادل الخبرات يشكّل عنصرا مفيدا لدعم إصلاح القطاع الأمني، بالإضافة إلى استمرار التركيز بصورة تقليدية على تقديم المساعدة التقنية والمالية. وتؤكد نيجيريا مجددا التزامها بعمليات التبادل بين بلدان الجنوب، وتشجع الأمين العام على مواصلة استكشاف الإمكانيات التي تتيحها تلك العلاقات الأفقية بين الدول الأعضاء في دعم عمليات إصلاح قطاع

الأمن الوطني. ونيجيريا ملتزمة التزاما ثابتا أيضا بإشراك الجمعية العامة في المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن.

وتود نيجيريا أن تبعث برسالة تضامن إلى الدول الأخرى التي أبدت التزاما بتعزيز إصلاح القطاع الأمني، والمدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وننوه مع الثناء بوجه خاص بفريق أصدقاء إصلاح قطاع الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي أنشئ بمبادرة من سلوفاكيا، وتشارك الآن جنوب أفريقيا في رئاسته. لقد أدى ذلك الفريق دورا جديرا بالثناء في توسيع منظورات إصلاح قطاع الأمن في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وعلى الصعيد الإقليمي، تحيط نيجيريا علما بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي في ما يبذله من جهود من أجل تحديد إطار أفريقي لإصلاح قطاع الأمن. ويتمثل أحد التطورات الرئيسية في ذلك الصدد في اعتماد رؤوساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أول إطار قاري لسياسات إصلاح قطاع الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ويمثل ذلك مبادرة رئيسية على الصعيد الإقليمي، ومن شأنها أن تساعد على تحديد الإطار العالمي الذي يجري وضعه من قبل الأمم المتحدة. ونيجيريا ملتزمة بالعمل عن كثب مع الأعضاء الآخرين في الاتحاد الأفريقي من أجل التنفيذ الفعال لسياسات الاتحاد الأفريقي المعنية بإصلاح قطاع الأمن بهدف ضمان إدماجها في منظومة السلم والأمن الأفريقية.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي أيضا بصدد وضع إطار إقليمي بشأن الحوكمة وإصلاح قطاع الأمن. ويتمثل الهدف من تلك المبادرة في تمكين الجماعة من الاضطلاع بدورها في مساعدة الدول الأعضاء على وضع آليات للإنذار المبكر، والاستجابة السريعة للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الإقليميين. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الجماعة مدونة لقواعد سلوك القوات المسلحة وقوات الأمن، فضلا عن اعتماد إطار لمنع نشوب النزاعات، ويتضمن عناصر تتعلق بإدارة قطاع الأمن. وتسعى تلك الصكوك للتصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية التي يتعرض لها الأمن وتتجاوز قدرة القطاعات الأمنية لأي من البلدان في تلك المنطقة دون الإقليمية. وتشمل تلك التهديدات الجريمة المنظمة عبر الوطنية والقرصنة والاتجار بالبشر والإرهاب.

ونسعى أيضا إلى توسيع نطاق شراكاتنا القائمة في مجال إصلاح قطاع الأمن. وفي ذلك الصدد، تكتسي الشراكة مع جمهورية جنوب أفريقيا – فيما يتعلق ببلورة المنظورات الأفريقية بشأن إصلاح قطاع الأمن هنا في نيويورك – أهمية خاصة. وذلك محفل هام على مستوى الممثلين الدائمين، وقد بدأ انعقاده في أيار/مايو ٢٠١٠ وأصبح منذ ذلك الحين حدثا يقام مرتين في العام. وعقد منتدى ثان في عام ٢٠١٢ .وسيكون لنيجيريا شرف استضافة المنتدى الثالث هذا العام. ويذكّرنا طابع انعدام الأمن وتعقيده ومصادره على نطاق العالم اليوم بأن الأمن لا يعني رفاه الدولة فحسب. وعليه، فإن الأمن الدائم يجب أن يشمل تحقيق الأمن البشري بجميع تشعباته. ويعني ذلك ضمنا أنه لا يمكن أن تنعم الدولة بالأمان في حين يظل رفاه مواطنيها مهددا أو معرّضا للخطر على نحو مستمر.

يمكن أن تكون المؤسسات الأمنية في عزلة عن عن المجتمعات نفسها التي يفترض أنها تعمل على خدمتها وحمايتها. وفي تلك السياقات، فإنه يتعذر إصلاح القطاع الأمني بصورة قابلة للتنفيذ دون إجراء إصلاح على نطاق أوسع للعلاقة بين الدولة والمجتمع في الأساس. ويقتضي ذلك تناول العقد الاجتماعي الذي يستند إليه إطار الحوكمة برمّته، بغية تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة والتقيد بسيادة القانون. وعليه، أود أن أشدد على أن إصلاح القطاع الأمني بصورة قابلة للتنفيذ يجب أن يتجاوز أنشطة التدريب والتجهيز ليشمل الحوكمة

الديمقراطية والرقابة المدنية. فذلك هو السبيل الوحيد لحماية الحراس وكفالة عدم تحول الجهات المكلفة بتوفير الأمن نفسها إلى جهات تهدد المجتمع بأسره. وعليه، فإن الملكية الوطنية لهذه العملية هامة. وينبغي للأمم المتحدة أن تضع ذلك في الاعتبار في سياق سعيها إلى تنفيذ جوانب ولايتها لدعم عمليات إصلاح قطاع الأمن على الصعيد الوطني في مختلف البلدان.

لقد أتيحت لنا الآن فرصة فريدة لاتخاذ خطوة هامة أخرى صوب توطيد التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في تلك المسألة الهامة. وسيكون مشروع قرار المجلس بشأن إصلاح قطاع الأمن أول قرار من نوعه، في حال الموافقة عليه من قبل جميع الدول الأعضاء في المجلس. ومن شأنه أن يمكّن المجلس من تدوين المبادئ الرئيسية لإصلاح قطاع الأمن، فضلا عن تفعيلها. وسنبرهن باعتمادنا مشروع القرار الهام هذا على عزمنا بوصفنا الدول الأعضاء على التصدي بفعالية لمظاهر الضعف في بيئتنا الأمنية. وسنووفر بذلك أيضا القيادة والتوجيه الاستراتيجيين اللازمين والمتوقعين من المجلس.

وإنه لامتياز وشرف لي أن أكون جزءا من هذه المؤسسة الرائدة. وأشكر جميع أعضاء المجلس على جعل ذلك ممكنا. وأود أن أشكر باسم شعب وحكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية، جميع الوفود الأخرى على المشاركة في هذه المناقشة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لأعضاء مجلس الأمن الآخرين.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وعلى جهوده المتواصلة الرامية إلى تعزيز دعم الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن. وأود أيضا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع ذي أهمية محورية بالنسبة للدور الذي يؤديه المجلس في الحفاظ على الاستقرار والسلم الدوليين. وأثني على قيادة نيجيريا في هذه المسألة.

تتطلع حكومة بلدي إلى اعتماد المجلس – بعد ظهر اليوم – أول مشروع قرار بشأن هذا الموضوع، وينص على ضرورة تعزيز التزامنا الجماعي بتحسين الحوكمة، مع التركيز على بناء هياكل أمنية أفضل وأكثر قدرة على أداء دورها، علاوة على مراعاتها التامة للاحتياجات العامة والحقوق الفردية.

نعلم جميعا أن الحد الأدنى من الأمن ضرورة مدنية أساسية. وبدونه، سوف تعيش الأسر في خوف، ولن تكون هناك استثمارات اقتصادية، ولن يتسنى إنفاذ القواعد التي تمكن المجتمع من العيش في وئام. علاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى الأمن الفعال على الصعيد الوطني له آثار ضارة عابرة للحدود الوطنية. فحين ينعدم الأمن في الدولة يزدهر فيها الإرهابيون والمجرمون، ويقيم فيها مهربو الأسلحة والمخدرات بصورة غير مشروعة قواعد عملياتهم، وقد يقود فيها الصراع الداخلي إلى تدفق اللاجئين، ويستشري الفساد، ويؤدي نقص الغذاء والموارد الأخرى إلى كارثة إنسانية. يجب ألا ننسى أن الأمن العام شرط لا بد منه لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. والتحرر من الخوف أمر بالغ الأهمية للتحرر من العوز.

لذا فإن من الملائم تماما أن تبذل الأمم المتحدة كل ما بوسعها، بالشراكة مع الحكومات والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى، لدعم إنشاء هياكل أمنية فعالة. وتزداد أهمية تلك المهمة عندما يكون البلد في حالة تعاف من الصراع. وتترتب عواقبُ وخيمة على المجتمعات من جراء عدم وجود إصلاح ذي مصداقية لقطاع الأمن. ففي ليبريا، على سبيل المثال، أسهم القصور في إدارة القطاع الأمني في عودة الصراع الأهلي في منتصف تسعينات القرن الماضي. وذلك الانتقال من المؤسسات الأمنية الضعيفة أو غير الموجودة إلى مؤسسات قوية وقادرة على البقاء ليس بالأمر السهل أبدا. ولذلك فقد أصبح إصلاح قطاع الأمن جزءا أكثر أهمية في عمليات إعادة البناء التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

إن إنشاء هياكل أمنية فعالة وخاضعة للمساءلة وتحترم حقوق الإنسان ومستدامة تلبي الاحتياجات والأولويات الوطنية أمر بالغ الأهمية للحؤول دون العودة إلى العنف. وهو أيضا عنصر أساسي لإستراتيجية خروج ناجحة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. تمكنت الأمم المتحدة، الشهر الماضي، من إنهاء ٢٠ عاما من أنشطة حفظ السلام والأنشطة السياسية في سيراليون، ويعزى ذلك جزئيا إلى إقامة مؤسسات أمنية محسنة. وتسهم سيراليون الآن بقوات حفظ السلام في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

في أحيان كثيرة، تقتصر نُهُج إصلاح قطاع الأمن على التدريب الأساسي أو إنشاء فرادى الوحدات الأمنية، لكنها تفشل في إقامة مؤسسات أمنية تستطيع أن تدير القوات الوطنية بفعالية، وأن تستجيب للاحتياجات المعقدة للمجتمعات. يجب أن تندرج الإصلاحات المدخلة على القطاع الأمني – على سبيل المثال، في بلدان مثل مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى – في إطار الإصلاحات السياسية الأوسع نطاقا الرامية إلى المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية. وفي بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب ألا يقتصر إصلاح قطاع الأمن على التدريب على الأساليب العسكرية فحسب، بل والتدريب على الاستجابة للتهديدات التي يتعرض لها المدنيون، وحمايتهم من العنف الجنسي في حالات الصراع.

وفي هذا الصدد، ترحب حكومتي بإعداد المذكرات التوجيهية التقنية المتكاملة بشأن إصلاح قطاع الأمن، التي تولت صياغتها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، وتتضمن إرشادات في مسائل مهمة مثل الملكية الوطنية، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية، والاتساق مع المبادئ الديمقراطية. وينبغي أن تفضي هذه الإرشادات إلى نظام تدريب على نطاق منظومة الأمم المتحدة. نحن ندعم عمل الأمم المتحدة مع الحكومات المضيفة في مجال التخطيط الاستراتيجي، والحوارات الدولية وتقوية القدرات الرقابية. ونقدر التزام الأمم المتحدة بالحصول على الخبرات المتنوعة اللازمة لتنفيذ برامج إصلاح قطاع الأمن في البلدان ذات الاحتياجات المتخصصة، وقد رأينا فوائد ذلك في النشر السريع للدعم المقدم إلى بعثات الأمم المتحدة، مثل بعثة الصومال.

وأخيرا، نؤيد بقوة تأكيد الأمين العام على الملكية الوطنية لعملية إصلاح قطاع الأمن والحاجة إلى قدرات ملائمة في أقسام إصلاح القطاع الأمني داخل بعثات الأمم المتحدة. وسنأخذ في الاعتبار تلك الضرورات عند صياغة الولايات مستقبلاً لعمليات حفظ السلام والعمليات السياسية التابعة للأمم المتحدة. كما نشاطره الرغبة التي أعرب عنها في بناء شراكات أقوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لدعم إصلاح القطاع الأمني في البلدان الخارجة من الصراعات والتي تمر بمراحل انتقالية.

وفي الختام، أود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على ترؤسكم هذا الاجتماع، وأن أشكر الأمين العام على دوره القيادي والتوجيهي. إصلاح القطاع الأمني أحد المواضيع الكثيرة التي تعرض على المجلس، حيث يسهل تحديد المشاكل ويصعب غايةَ الصعوبة حلها. نحن نعرف ما هو النظام الأمني الجيد، ولكننا نعرف أيضا أن خلق نظام جيد ينطوي على العديد من المتغيرات ويتطلب استثمارا كبيرا في الطاقة والموارد والوقت. وبدون التزام سياسي قوي ودائم من جانب الدولة نفسها، لا يمكن للجهود الدولية أن تنجح. لكن، حين يرغب الشركاء الوطنيون حقاً في إحراز تقدم، فإن من واجبنا جميعاً أن نساعدهم في ذلك المسعى. فبدون إحراز تقدم إضافي ذي معنى في إصلاح قطاع الأمن، لا يمكن صون السلام والأمن الدوليين بصورة دائمة، ولا المحافظة على احترام حقوق الإنسان بصورة يعول عليها حول العالم.

السيد الحمود (الأردن): أود بداية أن أرحب بكم وأن أتقدم بالشكر لنيجيريا على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول

إصلاح قطاع الأمن، وعلى الورقة المفاهيمية التي عممتها على الوفود؛ ونشكر الأمين العام للأمم المتحدة على بيانه. نأمل أن يسهم اجتماعنا اليوم في تحفيز المناقشات حول إصلاح قطاع الأمن لتنتقل من مجرد التركيز على توضيح مفهوم الإصلاح ودور الأمم المتحدة فيه إلى وضع التوجيهات والسياسات التقنية وتعزيز الجانب العملياتي من المساعدة التي تقدمها المنظمة للسلطات الوطنية.

يعد إصلاح قطاع الأمن جانباً هاماً من جوانب عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد ومن البعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة، ويعد عنصراً أساسياً من عناصر جدول أعمال بناء السلام، ومن عمليات تحقيق الاستقرار خلال مرحلة ما بعد النزاع. ويعتبر الأردن أن لمنظمة الأمم المتحدة دوراً مهماً في تقديم المساعدة في إصلاح القطاع الأمني، انطلاقاً من شرعيتها وحيادها والتقبل العام الذي تتمتع به لدى السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية في الدول المضيفة، بالإضافة إلى تجربة المنظمة في هذا المجال وتوفر الخبرات المتخصصة فيها، سواء في المقر أو الميدان.

يجب أن تنصب جهود المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة على تحقيق الهدف الرئيسي لإصلاح قطاع الأمن، وهو الوصول إلى قطاع أمني يتسم بالمهنية والفعالية والكفاءة والقدرة على الاستمرار ويخضع للمساءلة ويراعي سيادة القانون والمعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان. ويؤكد الأردن في هذا السياق على أن مشاركة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة يجب أن تستند دوماً على مبادئ أساسية وفي مقدمتها التأكيد على المسؤولية الأساسية للدولة المضيفة في توفير الأمن، واحترام الملكية الوطنية لعملية الإصلاح وفي تنسيق المساعدة وتحديد النهج، وفي إطار أولوياتها الوطنية مع ضرورة أن تأخذ السلطات الوطنية بعين الاعتبار احتياجات السكان وتطلعاتهم.

كما يدعم الأردن تطوير النهج الشامل الذي تتبعه الأمم المتحدة من أجل دعم الجهود الوطنية في مجال إصلاح قطاع الأمن، ويرى أن لمجلس الأمن دوراً مهماً في ذلك، وفي توفير التوجيه الإستراتيجي للمنظمة لا سيما مع الازدياد الواضح في عدد الولايات التي تتضمن إصلاح قطاع الأمن وتعقدها وازدياد الطلبات الوطنية. ويؤكد الأردن في الوقت نفسه أن للجمعية العامة للأمم المتحدة دوراً على نفس القدر من الأهمية في تطوير هذا النهج، وذلك من خلال اللجنة الخاصة بعمليات حفظ السلام.

يقدر الأردن الجهود التي تبذلها الأمانة العامة وفريق العمل المشترك المعني بإصلاح قطاع الأمن، ويدعو إلى زيادة وتعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظمة، كما يدعو إلى تعزيز التنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتعميق الشراكات معها وتقاسم المعارف.

لقد حققت الأمم المتحدة خلال السنوات الخمس الماضية تقدماً في المساعدات التي تقدمها في مجال إصلاح قطاع الأمن، إلا أن تعقد النزاعات، وازدياد التهديدات عبر الوطنية كالإرهاب والاتجار بالمخدرات، وسرعة تغير البيئة الأمنية تتطلب منا الاستمرار في بحث سبل تعزيز قدرة الأمم المتحدة للاستجابة لهذه المتغيرات.

ويدعو الأردن في هذا الصدد الدول الأعضاء إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة، وتوفير الموارد حتى تتمكن من تقديم الدعم الفعال للسلطات الوطنية. وكدولة مساهمة في قوات حفظ السلام بشكل رئيسي، نرى أنه من الضروري توفير التمويل والدعم اللازم لعمليات حفظ السلام بشكل عام، بغية أن تستطيع تنفيذ عناصر ولايتها كافة، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن. كما لا بد من تنسيق الدعم الثنائي المقدّم للدولة المضيفة مع الأمم المتحدة لتجنب الازدواجية، وضمان فعالية عملية الإصلاح.

ويدعم الأردن الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تيسير الحوار الوطني المتعلق بإصلاح قطاع الأمن استنادا إلى الولاية التي حددها مجلس الأمن، ونوافق على أنه توجد أهمية خاصة لطابع الشمولية في جهود إصلاح قطاع الأمن في العملية الوطنية التي ترعاها حكومة الدولة المضيفة. ويرى الأردن أنه من الضروري الوصول إلى توافق في الآراء بين السلطات الوطنية على مختلف المستويات، وأن تتشاور السلطات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومختلف فئات المجتمع المدني. ونرى أيضا أنه من الضروري أن يأخذ مجلس الأمن برأي الدولة المضيفة عند وضع الولايات ذات الصلة.

ويؤكد الأردن على أهمية تقوية الفهم لإصلاح قطاع الأمن وتعزيز الوعي بدور الأمم المتحدة في تقديم المساعدة، وعلاقته بقطاعات أخرى مثل سيادة القانون، ومنع انتشار السلاح، لا سيما وأن مفهوم إصلاح قطاع الأمن حديث نسبيا، كما أن السياسات التقنية المتعلقة به ما زالت في تطور مستمر.

في النهاية، يتطلع الأردن إلى العمل مع بقية الدول الأعضاء لتعزيز الزخم في تطوير مساعدة الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن تلبية لاحتياجات الشعوب، وتعزيزا لقدرة الحكومات الوطنية. إن شعور الناس بالأمن والأمان وتوفّر الثقة لديهم بدولتهم هو أمر حيوي لتحقيق السلام والتنمية المستدامين.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بكم، السيد الرئيس، في مجلس الأمن وأن أهنئكم على ترؤس هذه الجلسة اليوم، فضلا عن توجيه الشكر إلى نيجيريا على أخذ زمام المبادرة إلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن إصلاح قطاع الأمن. كما أود أن أشكر الأمين العام على بيانه.

إن إصلاح قطاع الأمن يتألف من عدة عناصر، وهو أداة هامة لبناء السلام ومنع الصراع على حد سواء. لذلك، يجب أن يكون هذا الإصلاح شاملا ويتضمن جميع العناصر التي تشكل قطاع الأمن – الشرطة، والجيش، وجهازا الاستخبارات ومراقبة الحدود، وحماية المدنيين وأكثر من ذلك. ولا بد له من إنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة ومهنية، بغية تعزيز أمن الشعوب والدول.

وترحب تشاد بحقيقة أن إصلاح قطاع الأمن قد أصبح عنصرا أساسيا في عمليات حفظ السلام وبناء السلام، فضلا عن عمليات التنمية التي بدأتها الأمم المتحدة. ونشيد بالإنجازات الهامة التي حققتها الأمم المتحدة في هذا المجال، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، إنشاء أفرقة خاصة مشتركة بين الوكالات وتعزيزها، وبناء القدرة على إصلاح قطاع الأمن في البعثات وفي المقر، وإنشاء أفرقة خبراء بشأن إصلاح قطاع الأمن والحوارات والشراكات مع المنظمات الإقليمية، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني. كما وفّرت الأمم المتحدة المساعدة للعديد من العمليات الوطنية، بما في ذلك عن طريق تقديم المشورة التقنية والقانونية والسياسية، وتقييم الاحتياجات وتحليلها، وتقديم الدعم التقني لوضع خطط واستراتيجيات سياسية لإصلاح قطاع الأمن.

والنجاح في إصلاح قطاع الأمن يعتمد أساسا على ملكية السلطات الوطنية للعملية، والالتزام الراسخ بتصميم الاستراتيجيات والأولويات الوطنية وتنفيذها. وفي هذا الصدد، وبما يتجاوز نطاق الدعم من المجتمع الدولي، يجب على السلطات الوطنية تخصيص موارد تكميلية من أجل تفعيل هذه العملية. وتشاد، التي عاشت العديد من الصراعات المسلحة المتعاقبة بعد نيلها الاستقلال في عام ١٩٦٠، أصبحت مكانا يعمّه السلام والاستقرار على نحو نسبي، بفضل الإصلاحات في مجالات الدفاع، والشرطة، والعدالة. وقد جرى تنفيذ هذه الإصلاحات بفضل جهود الحوار والمصالحة على الصعيد الوطني، وبرنامج فعال لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إلى جانب الجهود المدعومة باتفاقات مع جيرانها، مما أدى إلى إضفاء الطابع المهني على قطاع الأمن وتعزيزه. وتشاد سعيدة

لمشاطرة خبرتها المتواضعة، وفخورة بأن تكون قادرة على الإسهام اليوم في الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار وصونهما في المنطقة دون الاقليمية والعالم.

وفي مواجهة التهديدات المتزايدة في منطقة الساحل والصحراء، وهي تشمل الإرهاب والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات والبشر والأسلحة، ويمكننا أن نضيف إليها التحدي الذي تمثله الحدود المليئة بالثغرات، من المهم التفكير بمزيد من العمق في إصلاح قطاعات الأمن، والجمارك، والاستخبارات، ومراقبة الحدود ضمن إطار دون إقليمي، وربط هذه الإصلاحات بتنظيم الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة، والألغام. وترحب تشاد بتزايد عدد أصحاب المصلحة المشاركين في عملية إصلاح قطاع الأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي وبتنوعهم. وهذا التزايد يمكنه أن يثري عملية تبادل المعارف والخبرات بين الدول الأعضاء على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي.

وفي هذا السياق، نشيد بالطابع التكاملي للجهود المبذولة في منطقة الساحل، بغرض تعزيز التعاون عن طريق تبادل المعلومات والخبرات بشأن إصلاح قطاع الأمن. لذلك، ينبغي لهذه الجهود التي تكمل وتعزز الجهود المبذولة داخل الدول المعنية، أن تتلقى الدعم من الأمم المتحدة وجميع الشركاء في التنمية. وتحقيقا لتلك الغاية، بوسع الاتحاد الأفريقي، كجزء من شراكته الاستراتيجية لتنفيذ إطاره السياسي المعني بإصلاح القطاع الأمني، أن يساعد في وضع المبادئ التوجيهية للإصلاح، استنادا إلى المنظورات الإقليمية، وأخذا التهديدات المذكورة أعلاه في الاعتبار.

وفي الختام، على الرغم مما تحقق منذ تقرير الأمين العام (S/2008/39) لعام ٢٠٠٨، والعديد من الإنجازات التي ذكرتها، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل التصدي للتحديات العديدة المرتبطة بإصلاح قطاع الأمن.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر نيجيريا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وأن أشكركم، السيد الرئيس، على بيانكم. كما أود أن أشكر الأمين العام على بيانه.

إن إصلاح قطاع الأمن في سياق صون السلم والأمن الدوليين يؤدي دورا رئيسيا بطريقتين. فهو يتيح إرساء العناصر التي تسهم في تحقيق الاستقرار الدائم في حالات ما بعد الصراع، ويمنع مثل هذه الحالات من الانتكاس والعودة إلى العنف.

وفي حالات الأزمة، يكون التنفيذ من جانب المؤسسات الأمنية الشفّافة والفعّالة والمُنصِفة، التي تعمل في إطار نظام من الحكم الرشيد واحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، أساسياً لاستعادة الشعور بالثقة وتهيئة بيئة مؤاتية لتنمية دولة ما. ويمكن لإصلاح قطاع الأمن أن يشمل تحديد استراتيجية أمنية وطنية أو حتى استراتيجية تشريعية؛ كما يمكنه أن يكون دعماً لهياكل حوكمة المؤسسات الأمنية، أو يُستخدَم لتعزيز القدرة والكفاءة المهنية للأجهزة الأمنية، التي يجب أن تتطور في سياق قضائي وجزائي يحترم حقوق الإنسان.

وإعادة تأهيل خدمات الشرطة والدرك وإعادة إطلاق خدمات العدالة أولويات من بين جميع التدابير السابقة. وبسبب ظهور ضباط الشرطة والدرك في أماكن تواجدهم اليومي، فإنهم جزء من استعادة السكان الشعور بالأمن والثقة بالدولة. ونحن نشهد ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأمام انهيار الدولة والعنف المنظَّم والمؤجَّج والمستغَلّ بين الطوائف، يشعر كل فرد بأنه مهدَّد ولن يكون هناك ك حوار سياسي دائم إذا لم يرَ المواطنون الشرطة تقوم بدوريات من أجل سلامتهم، والقضاة يحاكمون مرتكبي الجريمة، والمجرمين يذهبون إلى السجن. فجميع هذه الأعمال تُسهم في بناء النظام الأمني الذي تحتاج إليه البلدان، والذي يمكننا بالتالي

أن ننقل إليه مسؤولياتنا عن حفظ السلام. لذا، فإنه الأساس لاستراتيجيتنا للخروج.

ومن بين القرارات الـ ٤٧ التي اتخذها المجلس في عام ٢٠١٣، يشير ٢٤ قراراً إشارة واضحة إلى إصلاح قطاع الأمن، وهذا دليل على أنَّ المجلس لن يرضى باستجابة قصيرة الأمد لحالات الأزمة. وبعثات إصلاح قطاع الأمن على سبيل المثال، محورية لولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ووحدة إصلاح الأمن تسعى إلى تعزيز دمج القوتين المسلحتين اللتين اشتبكتا في الماضي. والهدف هو إنشاء جيش موحَّد ومتماسك. لذا، يجري التدريب في مجال حقوق الإنسان، وتوفير الدعم لتجهيز القوات.

والأمر ليس يسيراً. فقد أخفقنا في جنوب السودان. وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان كانت حاضرة لدى إنشاء قوات الشرطة من العدم عمليا، وهي القوات التي دأبت على ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان منذ كانون الأول/ديسمبر. وهذا غير مقبول. وهو يُظهِر – وكأنه كان ضروريا – الأهمية الكاملة لسياسات الأمين العام، ولا سيما سياسته للعناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وبعثات إصلاح قطاع الأمن لا يمكنها الاستفادة من القوات المذنبة بارتكاب انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان. وعلى المجلس أن يتحمل الآن جميع تداعيات ذلك.

ولا يمكن لإصلاح قطاع الأمن أن يعطي نتائج ملموسة بدون الدعم والتعاون الكاملَين للسلطات الوطنية. والدولة يجب أن تكون مستعدة للالتزام بجهد كامل وطويل الأمد. والحوار الدائم والشامل بين الوحدات المسؤولة عن إصلاح قطاع الأمن، والمجتمع المدني والسلطات أساسي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يستند إصلاح قطاع الأمن إلى تنسيق وثيق بين البلد المضيف ومختلف الأطراف الفاعلة التي تدعم البرنامج.

وطوال عدة سنوات، تزايد بصورة ملحوظة عدد الأطراف الفاعلة المعنية بإصلاح قطاع الأمن. ويسرُّنا أن نرى المجتمع الدولي والدول الأعضاء يحشدان الجهود بشأن هذه المسائل. وهكذا، أصبح الاتحاد الأوروبي طرفاً رائدا. إنه حاضر في الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية عبْر البعثات الاستشارية والتدريبية، وعبْر دعمه المالي الكبير.

ولم تقتصر مشاركة فرنسا بصفتها الوطنية عبْر تعاونها الثنائي – عن طريق إدارة مديرية التعاون الأمني والدفاعي – على أفريقيا فحسب، بل شاركت أيضا في البوسنة، كوسوفو، أفغانستان وهايتي. وأنشأنا كذلك في وزارة الخارجية مجمع الخبراء الوطنيين في مجال إصلاح قطاع الأمن، بما يُبين الأهمية التي نعلِّقها على هذا الإصلاح، ويبرِّر قرارنا المشاركة في تقديم مشروع القرار الذي سيُعتمَد بعد ظهرر اليوم. لكنّ العدد المتزايد من الأطراف الفاعلة لا يعني أنه يمكننا العمل بدون تنسيق وثيق. فدعم إصلاح قطاع الأمن ينطوي في أغلب الأحيان على ازدواجية الجهد. ومشروع القرار فرصة للتشديد على الجهد الضروري الرئيسي لنجاح بعثات إصلاح قطاع الأمن.

أخيرا، نعتقد أنه يتعيَّن على الأمم المتحدة إعداد نهج أكثر اتساقا لإصلاح قطاع الأمن. فهو في الحقيقة عملية معقدة لا تستند إلى تحليل دقيق مسبَق للاحتياجات فحسب، بل إلى تقييم منتظم للنتائج والتحسينات المنشودة. وهذه التوصية واردة في آخر تقرير للأمين العام (S/2013/480)، وعلى المجلس أن يبذل قصارى جهده ليضمن إجراء هذا التقييم بأسلوب منهجي. ومن المهم للممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين للأمين العام أن يراعوا أهمية إصلاح قطاع الأمن مراعاة كاملة، ويمنحوه المكانة التي يستحقها في بعثاتهم. والدعم النوعي لإصلاح قطاع الأمن هو الضمانة لنجاح تلك العمليات، وهو في نهاية المطاف عامل مساعد للاستقرار والتنمية في البلدان المعنية، وهو بالتالي ضمانة فعاليته بالنسبة للأمم المتحدة.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): ترحب لكسمبرغ بمبادرة الوفد النيجيري تنظيم هذه المناقشة العامة اليوم. إنَّ حضور وزير خارجية نيجيريا هنا اليوم يؤكد الأهمية التي يوليها البلد لإصلاح قطاع الأمن. وإننا نرحب بقيادتكم، سيدي الرئيس، في هذا المجال. كما أشكر الأمين العام على تقريره (S/2013/480) وإحاطته الإعلامية، التي تُثبِت مدى محورية إصلاح قطاع الأمن في شواغل الأمم المتحدة في العديد من حالات النزاع وما بعد انتهائه.

وإنني أؤيد البيان الذي سيُلقيه المراقب عن الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا.

في كتاب الجمهورية، يذكر أفلاطون قول سقراط أنه ينبغي له اتخاذ تدابير ضرورية، بما في ذلك على صعيد التعليم، ليحول دون أن يصبح حراس المدنية وحوشها بدلا من أن يكونوا الحُماة الخيِّرين لمواطنيهم الذين يفوقونهم قوة. ومن المؤسف في العالم الحقيقي اليوم أنَّ نقص الآليات للإدارة والرقابة الملائمتين يُفضي إلى حالات تصبح فيها المؤسسات المسؤولة عن الأمن ضواري وتفرض قانونها الخاص، بما يهدِّد السكان الذين يُفترَض أنها تحميهم.

واستناداً إلى المذكّرة المفاهيمية المتميزة التي أعدَّتها نيجيريا (S/2014/238، المُرفق)، سأركِّز ملاحظاتي على ثلاثة جوانب – المُلكية القطرية، دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومساهمة بلدي في إصلاح قطاع الأمن.

والغرض الرئيسي من حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه هو إيجاد الثقة أو استعادتها بين الدولة ومواطنيها. وشرعية أية دولة تنطلق من قدرتها على أداء وظائفها الإدارية العامة، والتي أولاها حماية سكانها وضمان سلامتهم. إنها صُلب جوهر العقد الاجتماعي. لذا، من الواضح أنه إذا أريد لإصلاح قطاع الأمن أن ينجح، فينبغي أن تقوم به السلطات الوطنية بهدف جعْل قطاع الأمن مسؤولا وفعَّالا ومستجيبا لاحتياجات السكان. فالمُلكية الوطنية لأعمال إصلاح قطاع الأمن إذاً هي المدخل إلى نجاح تلك الأعمال.

وأود أن أذكر في هذا الصدد مثال غينيا، حيث تشرَّفت بالعمل معها بصفتي رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا في لجنة بناء السلام. ورئيس الجمهورية في غينيا يترأس شخصيا اللجنة الاستراتيجية لإصلاح قطاع الأمن، بما يشمل إصلاح النظام القضائي. وهذا تعبير واضح عن الإرادة السياسية على أرفع مستوى بالانفصال عن ماض قام فيه ممثلو إنفاذ القانون بحماية مصالحهم الذاتية بدل توفير السلامة للسكان. والجهود الوطنية في غينيا تتركَّز الآن بحق على تحديث الشرطة والدرك وإكسابهما الكفاءة المهنية – وهما مؤسستان رئيسيتان لاستعادة الثقة في الحياة اليومية بين الدولة وجميع مواطنيها بدون استثناء.

وأنتقل الآن إلى دور الأمم المتحدة. فهي مع احترامها لمبدأ المُلكية الوطنية، لديها مساهمة حيوية تقدِّمها لدعم إصلاح قطاع الأمن. وكما ظهر في ١٤ عملية لبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التي فوَّضها مجلس الأمن لهذا الغرض، فإنَّ دعم الأمم المتحدة ضروري، وبخاصة في السياقات التي أضعف فيها النزاع مؤسسات الدولة إلى حدٍّ كبير.

نرى دورا خاصا للأمم المتحدة في تنسيق دعم إصلاح وتنفيذ نهج شامل للإصلاح يشمل قطاعات الدفاع والشرطة والعدالة والجوانب المرتبطة بالرقابة البرلمانية. أما من حيث التنسيق، فأود أن أستشهد بمثال جمهورية الكونغو الديمقراطية. بموجب ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أُعطيت تعليمات لممثل الأمين العام في القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) للقيام بدور رئيسي في تنسيق المساعدة من أجل إصلاح قطاع الأمن، دعم يقدمه الشركاء الدوليون والثنائيون والأمم المتحدة، وهو مجال هام للغاية لاستدامة الاستقرار.

إن لكسمبرغ، دعماً للدور الرئيسي الذي تقوم به الأمم المتحدة، قدمت دعماً مالياً منتظماً لمكتب سيادة القانون

والمؤسسات الأمنية وإدارة عمليات حفظ السلام، لا سيما وحدة إصلاح قطاع الأمن فيها. وبشكل خاص، نؤيد وضع قائمة بأسماء الخبراء في إصلاح قطاع الأمن والنشر السريع والمرن لهؤلاء الخبراء في الميدان عند الضرورة. وقدمنا دعمنا لمشاريع الأمم المتحدة المحددة لإصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي الصومال.

كذلك تفخر لكسمبرغ بدعمها تطوير إطار سياسة معني بإصلاح قطاع الأمن اعتمده الاتحاد الأفريقي في العام الماضي. وتقوم المنظمات الإقليمية حقاً بدور لا غنى عنه في توجيه جهود الدول الأعضاء فيها. أخيراً، ومن خلال مشاركة موظفيها في بعثات الاتحاد الأوروبي يدعم بلدي بقوة إعادة إصلاح القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتدريب القوات المسلحة في مالي، وبناء القدرات لدى قوات الأمن الداخلي في النيجر وقريبا في مالي.

في الختام، لا يسع لكسمبرغ إلا أن تهنئ نيجيريا على اقتراحها بشأن أول قرار لمجلس الأمن بشأن إصلاح قطاع الأمن الذي أصبح بلدي مشاركاً في تقديمه طواعية. نرحب بصورة خاصة بتضمين أحكام قوية في القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) لتشجيع الدول الأعضاء على مراعاة الحاجة إلى حماية الأطفال في سياق إصلاح قطاع الأمن وإنشاء آليات رصد لاستبعاد قوات الأمن الوطنية المسؤولة عن ارتكاب الانتهاكات والاعتداءات ضد الأطفال. ولا بد لإصلاح قطاع الأمن من أن يفي حقاً باحتياجات جميع المواطنين، بمن فيهم أضعفهم.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أرحب بمشاركة وزير خارجية نيجيريا، أمينو بشير والي، بصفته رئيسا لمجلس الأمن في هذه الجلسة التي تؤكد من جديد أهمية إصلاح قطاع الأمن بالنسبة للبلدان الأفريقية.

نعتبر أن إصلاح قطاع الأمن في سياق جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع التي ترمي إلى تحقيق سلام دائم وإلى التخفيف بصورة فعالة من حدة الأزمات المتصلة بالمنازعات لمنع تكرار الصراع المسلح. إنه حق سيادي للحكومات الوطنية في الاضطلاع بإصلاحات في ذلك القطاع. ولا بد من تقديم المساعدة الدولية، بما في ذلك المساعدة المقدمة من خلال الأمم المتحدة، بموافقة البلد المضيف.

إن إصلاح قطاع الأمن عملية متعددة الجوانب ومعقدة. وحتى تحقيق الحد الأدنى من النجاح في المراحل الأولى من الإصلاح يمكن أن يعزز من ثقة المواطنين بسلطاتهم، ويهيئ ظروفا تفضي إلى عودة السكان إلى الحياة الطبيعية ووضع شروط مسبقة للسلام الدائم. وعلاوة على ذلك، فإن الدعم الشعبي الواسع للإصلاح الشامل الذي تقوم بها السلطات وقواتها الأمنية يمكن أن يؤدي دورا حاسما في المصالحة الوطنية.

إن البلدان الخارجة من صراع أو التي تغلبت حديثاً على مرحلة حرجة في أزمة ما كثيراً ما تكون مواردها محدودة لضمان الأمن. لذلك فإن مساعدة المجتمع لازمة جداً. نعتقد أنه بالنظر إلى الأهمية الكبيرة والافتقار المتكرر لبدائل من قبيل المساعدة المقدمة إلى السلطات الوطنية في إصلاح قطاع الأمن، علينا أن نُذكّر بالطبيعة الجوهرية لهذه المبادئ الأساسية من قبيل موافقة البلدان المتلقية للمساعدة واحترام السيادة الوطنية والاستقلال السياسي فيها. إن الحكومات ذاتها يجب أن تحدد الأولويات للاضطلاع بهذه الإصلاحات وتنسيق تنفيذها وأن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن النتائج. ولا بد لنا أيضاً من تحاشي الضغط الخارجي المفرط وفرض رؤية أساسية على الدول المتلقية للمساعدة من أجل عملية الإصلاح. إن الرصد القوي، والتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة ما من شأنه إلا أن يلحق الأذى.

كما رأينا من التجربة من المهم للغاية الأخذ في الحسبان حالة بلد بعينه عند تقديم المساعدة إلى الدول. إن تجاهل هذه الخصوصيات بينما نسعى إلى تطبيق نهج عالمي على الإصلاح في هذا المجال الهام ما من شأنه إلا أن يؤدي إلى فشل هذه

الوصفات الجاهزة، بما في ذلك تكرار حالات الصراع كما نشهد، على سبيل المثال، في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي جنوب السودان.

من دون شك، أن الأمم المتحدة، أولا وأخيراً، وبعثات بناء السلام لديها تقوم بدور مركزي في المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي إلى البلدان بعد انتهاء الصراع. إن مجلس الأمن بوصفه عنصراً واقعياً يسند ولايات متعددة الأبعاد، بما في ذلك مهام بناء السلام، إلى عمليات حفظ السلام على نحو متكرر جدا. ويؤدي حفظة السلام دوراً هاماً في دعم إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة تأهيل مؤسسات إنفاذ القانون، وإعادة بسط سيادة القانون بشكل عام.

ثمة هيئة أخرى تؤدي دوراً هاماً في إعادة البناء بعد انتهاء الصراع، وإصلاح قطاع الأمن بشكل خاص، ألا وهي لجنة بناء السلام. إن تطوير نهج متوازن وشامل لتنسيق المشورة التكميلية المشتركة والدعم المالي في البلدان الخارجة بعد انتهاء الصراع يزيد بدرجة كبيرة من الاستقرار والمساءلة وإضفاء الطابع الاحترافي على الهياكل الأمنية والوطنية. وعلاوة على ذلك، يجب علينا أن لا نقلل من شأن إمكانية صندوق بناء السلام بوصفه أداة مرنة لتمويل مشاريع إصلاح قطاع الأمن.

إن شكل التعاون بين دول في منطقة معينة، وفي ما يتعلق بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، يبين أيضا الإمكانيات القوية لإصلاح قطاع الأمن. وإن التبادلات الواسعة لأفضل الممارسات فيما بينها، وتقديم الدعم المالي في أوانه، سيوفر حلاً أنجع للقضايا الحالية والناشئة في عملية الإصلاح. وثمة مثال واضح على التعاون الإقليمي ألا وهو أفريقيا وأنشطة الاتحاد الأفريقي.

نشكر وفد نيجيريا على تنسيقه العمل بشأن مشروع القرار المتعلق بهذه المسألة، ونؤيد اعتماده.

السيد باروس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكركم، يا معالي الوزير، ونشكر رئاسة نيجيريا على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة للتصدي للتحديات وإتاحة الفرص لإصلاح قطاع الأمن. كذلك أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية والتقرير المعروض علينا (S/2013/480).

إن إنشاء قطاع أمني فعال واحترافي ومُساءل أساسي لإرساء أسس السلام والتنمية المستدامة. وفي نهاية المطاف، فإن إصلاح قطاع الأمن يؤدي دورا أساسيا في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني. لذلك فهو عنصر رئيسي في عملية السلام التي نبرز فيها دور لجنة بناء السلام بإدراج برامج إصلاح قطاع الأمن بالنسبة للبلدان في جدول أعمالها. وعلاوة على ذلك، فإن صندوق بناء السلام الذي تسهم فيه شيلي بانتظام لديه الموارد التي يمكن استخدامها في إصلاح قطاع الأمن أو برامج تدريب الشرطة.

وقد زاد عدد الولايات الصادرة عن مجلس الأمن المُدرج فيها هذه المسألة من ١٤ في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٧ ولاية في عام ٢٠١٢، مما يؤكد أن إصلاح قطاع الأمن قد أُدمج بالكامل في حفظ السلام ومنع نشوب النزاعات والتنمية.

والتعاون الدولي يتسم بأهمية خاصة في ضمان تحقيق عمليات إصلاح قطاع الأمن لأهدافها على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. وهناك العديد من الأمثلة على التعاون مع الأمم المتحدة والتعاون الثنائي في عمليات إصلاح هذا القطاع. ونلاحظ أن البلدان التي كانت مستفيدة في السابق من التعاون أصبحت قادرة الآن على تبادل خبراتها مع البلدان الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة والتعاون معها. وبخصوص التعاون الثنائي، ينفذ بلدي منذ عام ١٩٩٦ برامج للمساعدة التقنية بين شرطتنا والشرطة الوطنية الهايتية، والتي يجري من خلالها تدريب ما بين ٣٠ إلى ٦٠ من الضباط الهايتيين سنويا.

ومع ذلك، ودون الانتقاص من دور التعاون الدولي، فإن كل دولة تتحمل المسؤولية عن ضمان الأمن على أراضيها ولكل دولة الحق السيادي في تحديد نهجها الوطني وأولوياتها الوطنية في ما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، وهي مسؤولة عن ذلك. والأمر يتطلب توفر الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف المعنية من أجل إحراز تقدم في إنشاء أو تعزيز المؤسسات والآليات الأمنية ولا بد من كفالة تعبئة موارد كافية للتنفيذ.

وعمليات إصلاح قطاع الأمن يجب أن تكون توافقية وشاملة، بما يكفل مشاركة المجتمع المدني، ولا سيما النساء، سواء في مناقشة السياسات العامة وصياغتها أو في تنفيذها لاحقا. وفي هذا الصدد، فإن تحديد حصص لمشاركة الأقليات في المؤسسات الأمنية يعد بأن يكون أداة مفيدة من أجل ضمان شرعية المؤسسات الجديدة في أوساط السكان. وهذه العمليات، بالإضافة إلى كونها تتسم بالشفافية والشمول والمشاركة، ينبغي أيضا أن تخضع لرقابة وإشراف المؤسسات الديمقراطية لضمان أدائها لوظائفها مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ومبادرات إصلاح قطاع الأمن يجب أن تنص أيضا على المساءلة وتجنب الإفلات من العقاب، الأمر الذي يشجع عمليات المصالحة الوطنية التي تفيد في إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي أن تتضمن جميع عمليات الإصلاح من هذا القبيل وصولا سريعا إلى المحاكم الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية، وفقا لمبدأ التكامل. ونحن نؤكد على الدور المركزي للجمعية العامة في وضع نهج للأمم المتحدة في هذا المجال.

وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان تحقيق الاتساق والتكامل في التخطيط والتنفيذ، بما في ذلك المبادئ التوجيهية العامة وبناء القدرات المدنية وتعزيز آليات التنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ننوه بأعمال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن ووحداتها المتخصصة، في الميدان والمقر على السواء، وبعمل وحدة إصلاح قطاع الأمن التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام. وفي هذا السياق، نشدد على أهمية المبادئ التوجيهية والسياسات التي وضعتها الأمم المتحدة لإصلاح القطاع وسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان ومذكرات المعلومات الأساسية التقنية الشاملة بشأن إصلاحه.

وأختتم بياني بالتأكيد على أن بلدي يوافق على البيان الرئاسي الصادر في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ والذي جاء فيه

> ”أن بناء قطاع أمني يتسم بالفعالية والكفاءة المهنية ويخضع للمساءلة هو حجر الزاوية في ضمان السلام والتنمية المستدامة“ (S/PRST/2011/19).

السيد كوينلن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة وعلى حضوركم هنا اليوم. وأود أيضا أن أشكر الرئاسة النيجيرية لمجلس الأمن على جميع الجهود الهامة التي تبذلها بشأن مهمة إصلاح قطاع الأمن، وهي مهمة ربما تكون تحويلية.

في أيار/مايو ٢٠٠٦، وبعد أربع سنوات من استقلال تيمور – ليشتي، وبينما كان مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي يستعد للانسحاب، أدت أزمة في القطاع الأمني إلى حالة طوارئ سياسية وأمنية وإنسانية. ومما عجل بحدوث ذلك تسريح ما يقرب من ثلث أفراد القوات المسلحة التيمورية، حيث اندلعت آنذاك اشتباكات في الشوارع مرة أخرى بين الشرطة والجيش. وأسفر انهيار القانون والنظام عن سقوط عشرات القتلى وتشريد نحو ٠٠٠ ١٥٠ شخص. وردا على ذلك، وتلبية لطلب من تيمور – ليشتي، نشرت أستراليا والبرتغال ونيوزيلندا قوة دولية لتحقيق الاستقرار. وفي آب/أغسطس

٢٠٠٦، أصدر المجلس تكليفا بنشر بعثة أخرى لحفظ السلام، هي، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

ويجب أن نستفيد من الدروس الهامة المستقاة من تلك الأزمة وغيرها من تجارب الانتكاس بخصوص الأهمية المحورية المحتملة لإصلاح قطاع الأمن في تحقيق الاستقرار على المدى الطويل والكيفية التي ينبغي بها دعم إصلاح القطاع. وقد كانت الخاتمة إيجابية جدا بالنسبة لتيمور – ليشتي التي خطت خطوات كبيرة في إصلاح قطاعها الأمني، حيث لم تكتف بتعزيز القدرات ولكن أيضا الحوكمة والرقابة المدنية. وفي آذار/مارس ٢٠١١، استأنفت الشرطة الوطنية أداء مسؤولياتها الرئيسية في حماية الأمن بعد تسلمها تدريجيا من بعثة الأمم المتحدة. وقد تطور فهمنا لإصلاح القطاع، وهو تطور أفادت فيه تجربة تيمور – ليشتي. فمن تبني مفهوم ضيق يقتصر على التدريب وتجهيز المؤسسات، أصبحنا ننظر الآن إلى إصلاحه باعتباره عملية يجب أن تشمل الهيكل الأمني بالكامل وباعتباره عملية سياسية بقدر ما هي تقنية.

وسأركز على ثلاث مسائل. وتتعلق المسألة الأولى بالملكية الوطنية. ويتعين على السلطات الوطنية أن تعد وتقود رؤية استراتيجية للإصلاح، ولكن إصلاح قطاع الأمن يمثل من نواح عديدة عقدا مبرما بين قطاع الأمن والسكان. ومن ثم، فإن مشاركة المجتمع أمر ضروري لضمان فعاليته. ومشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، أمر حيوي.

فكيف يمكننا زيادة تعزيز هذه الملكية والقيادة؟ وإصلاح قطاع الأمن من الجيل الثاني في تيمور – ليشتي يشكل مثالا جيدا على ذلك. فقد تولت الحكومة القيادة بقوة فيما تقدم بعثة الأمم المتحدة والشركاء الدوليون – الذين يحتفظون بوجود صغير نسبيا – الدعم لها. وكان هناك تواصل كبير مع المجتمعات المحلية. وتم الاسترشاد في المراحل النهائية لبعثة الأمم المتحدة بأفضل الممارسات، متمثلة في خطة انتقالية متفق عليها، والتي تضمنت وضع إطار لتولي المؤسسات الأمنية التيمورية لمهامها في نهاية المطاف واستمرار الدعم من الشركاء الآخرين. وبشكل منفصل، وقعت أستراليا اتفاقا مبتكرا في إطار الخطة الجديدة مع الحكومة التيمورية، ينص على الالتزام بدعم أهداف تيمور – ليشتي المتعلقة بإعادة بناء قطاع الأمن وإصلاحه في مجالات منع الجريمة والتحقيقات والسلامة العامة ومراقبة الحدود.

وتتعلق النقطة الثانية التي سأتناولها بقياس الأثر. إننا بحاجة إلى إيجاد سبل جديدة لتقييم الأثر الحقيقي لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك ثقة الجمهور في خدمات الأمن. وفي جزر سليمان، تكفل أداة مبتكرة – الاستقصاء الشعبي السنوي – تغطية تصورات الناس حيال قوة الشرطة. ويوفر ذلك معلومات مفيدة للخطط التي تضعها الحكومة وبعثة المساعدة الإقليمية لجزر سليمان التي تقودها أستراليا بشأن إصلاح الشرطة والقانون والنظام.

وتتعلق النقطة الثالثة في بياني بدور الأمم المتحدة. يفشل الكثير من مبادرات إصلاح قطاع الأمن بسبب التركيز الضيق على الأمور التقنية، ولكن الأمم المتحدة قد تكون في وضع فريد يسمح لها بدعم إعداد منظور شامل على مستوى القطاع.

إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، دعمت على سبيل المثال، استعراض قطاع الأمن الشامل في تيمور – ليشتي، الذي أفضى إلى إصدار تشريع جديد فيما يخص قطاعي الأمن والدفاع.

يصبح إصلاح قطاع الأمن أكثر فعالية عندما يستكمل بتطوير مؤسسات ديمقراطية قوية. وتلك عمليات سياسية بطبيعتها، ويشجع مشروع قرار اليوم بحق الممثلين والمبعوثين الخاصين للأمين العام على التركيز على إصلاح قطاع الأمن في أدوارهم المتعلقة بالمساعي الحميدة.

أخيرا، أود الإشارة إلى مجالين محددين من مجالات مشاركة الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن.

أولا، فيما يخص الجزاءات، يشكل النظام الخاص بكوت ديفوار، حيث يرتبط استيراد المعدات الفتاكة مباشرة بعملية إصلاح قطاع الأمن التي تقوم بها الحكومة، أحد أبرز الأمثلة على العلاقة بين الحظر على الأسلحة، وإصلاح قطاع الأمن. ويمكن للحظر المساعدة على وقف تدفق الأسلحة التي يمكن أن تشعل أعمال العنف، ويهيئ الظروف لتطوير مؤسسات أمنية أقوى. ويمكن لأفرقة الخبراء تقديم دعم لا يقدر بثمن، على سبيل المثال، من خلال توفير معلومات عن التهديدات والتدفقات غير المشروعة، يمكن أن يساعد فيما يخص تصميم إصلاح قطاع الأمن. وندعو إلى تعميق التعاون بين بعثات الأمم المتحدة، ولجان الجزاءات وأفرقة الخبراء فيما يخص تلك المسائل.

ثانيا، فيما يخص إصلاح الشرطة، فإن المجلس قد أذن بأحد أوسع عناصر الشرطة في أي عملية لحفظ السلام، في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ذلك البلد، تعد إعادة بناء القطاع الأمني الذي تفكك، أمرا حيويا للغاية.

عند التفكير بشأن شرطة الأمم المتحدة، فإن عقولنا غالبا ما تذهب بسرعة إلى التفكير في صور لوحدات شرطة مشكلة تقوم بدوريات. ولكن اسمحوا لي أن أؤكد الجزء الهام الذي يمكن أن تضطلع به الشرطة والمدنيون في بعثات الأمم المتحدة، فيما يتعلق بدعم إعادة بناء شرطة الدولة المضيفة وإصلاحها.

غالبا ما يحجب الإصلاح الأكثر أهمية للجيش، إصلاح الشرطة. ومع ذلك، فإن الشرطة هي الواجهة العامة لقطاع الأمن، التي يتوجه لها السكان طلبا للحماية، وهي الحارس، كما أشارت ممثلة لكسمبرغ هذا الصباح. ويمكن لبناء وكالات الشرطة وإنفاذ القانون المهنية والقابلة للمساءلة والتي تركز على خدمة المجتمع المحلي – وقد دعمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي هذه الجهود بشكل جيد خلال سنواتها الأخيرة – أن تشكل أمورا محورية لاستعادة سيادة القانون، وبناء الثقة في السلطات. إننا نحث مجلس الأمن على التركيز بشكل أكبر على ذلك، بما في ذلك في ولاياته.

ويمكن للأمم المتحدة أن تكون في وضع فريد لتنسيق الدعم الدولي، ولكنها بحاجة إلى التحسين في مجال تنسيق مساعداتها المتعلقة بالشرطة، بما في ذلك عن طريق تنسيق مختلف النُهج التي يعتمدها مختلف المساهمين في البعثات. وسوف يسهم إطار التوجيه الاستراتيجي الجديد الذي وضعته شعبة الشرطة، بشكل كبير في توحيد أنشطة الأمم المتحدة الخاصة بالشرطة، بما في ذلك بناء القدرات.

في الختام، يتعلق إصلاح قطاع الأمن في جوهره بضمان خدمة مؤسسات الدولة لسكانها وحمايتهم. ويمثل دعم إصلاح قطاع الأمن بشكل متزايد وبحق جزءا لا يتجزأ من الولايات التي يأذن بها المجلس. ويشكل فعلا استراتيجيتنا للخروج. وعند القيام به بشكل جيد، يتمثل إرث إصلاح قطاع الأمن في الأساس المستقر، والقابل للتحويل الذي يوفره لتحقيق السلام والأمن والتنمية في الأجل الطويل.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المواضيعية الهامة بشأن إصلاح قطاع الأمن، الذي يعد حاسما لضمان تحقيق السلام والاستقرار المستدام في البلدان في مرحلة ما بعد الصراع. وأود أيضا أن أشكر معالي السيد بان كي – مون على بيانه. ويشكل حضوركم هنا سيدي الرئيس، مؤشرا على استمرار التزام بلدكم بأنشطة بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، التي يشكل إصلاح قطاع الأمن جزءا لا يتجزأ منها.

إننا نقول دائما دون فخر، أن أكثر من ثلثي جدول أعمال مجلس الأمن يتعلق بنزاعات أفريقية. وما نود إضافته هو فشل قوات الأمن في كل تلك الصراعات في حماية المؤسسات

الوطنية والسلامة الإقليمية للبلد، والأسوأ من ذلك كله أنها قد فشلت في حماية المدنيين. لقد شهدنا على مدى السنوات القليلة الماضية، حالات مكن فيها ضعف الجيوش الوطنية الجماعات المسلحة من إحراز تقدم، وحتى من الإطاحة بالحكومات. وفي حالات أخرى، استخدمت الجيوش الوطنية لارتكاب فظائع جماعية ضد ذات المدنيين التي هي مكلفة بحمايتهم. وكان الحال كذلك في ليبيا ورواندا، حيث كانت القوات المسلحة الرواندية، التي صبغت بالطابع العرقي والإقليمي منذ الاستقلال في عام ١٩٦٣، هي الجاني الرئيسي في الإبادة الجماعية التي وقعت عام ١٩٩٤ ضد التوتسي، جنبا إلى جنب مع ميليشيات إنتراهاموي سيئة السمعة.

إسمحوا لي أن أطلعكم سيدي، وزملاءنا الحاضرين هنا على تجربتنا المتواضعة. لقد تعلمت رواندا من ماضيها المظلم. فبعد انتهاء الإبادة الجماعية في تموز/يوليه ١٩٩٤، التي أوقفتها الجبهة الوطنية الرواندية، شرع البلد في إصلاح القطاع الأمني على نحو غير مسبوق، بدءا من إدماج أفراد الجيش المهزوم في قوات الأمن الجديدة. حتى أن واحدا منهم قد أصبح وزيرا للدفاع. وبالنظر إلى أن رواندا قد تحولت آنذاك إلى دولة فاشلة تقريبا، تمثل أول شيء في ضمان الأمن من خلال دمج وتشكيل قوة دفاع وطنية متماسكة. وشكلت سياسة دمج الجيش والميليشيا في قوة متماسكة، ستصبح قوات الدفاع الرواندية، نموذجا للمجتمع الأكبر، الذي ساده الاستقطاب والتقسيم. ومع استتباب الأمن، كان من الأسهل الشروع في بناء القدرات في جميع القطاعات الأخرى. وكشفت رواندا في ذلك السياق، في إطار الجبهة الوطنية الرواندية، مهمتها المحددة المتمثلة في دمج وإعادة إدماج شعبها، بدءا بالجيش.

لقد وصف التحرك في اتجاه إصلاح قطاع الأمن، باعتباره عملية لتطوير الهياكل المهنية والأمنية الفعالة، التي تتيح للمواطنين عيش حياتهم بأمان. وكما هو الحال بالنسبة لباقي رؤساء المؤسسات العامة، فقد التزم قادة الجيش والشرطة الرئيسيين في رواندا، بتحقيق أهداف واضحة وقابلة للقياس، من خلال عقد أداء سنوي، يجري تقييمه كل عام أمام رئيس الجمهورية.

وقد أظهرت الأبحاث على مدى السنوات الأخيرة أن معظم الروانديين، يثقون في جيشهم وشرطتهم. ونظرا للإنجازات السريعة التي حققتها رواندا في مجال بناء المؤسسات، بما في ذلك في قطاع الأمن، فإنها قررت الإسهام بنشاط بقوات في بعثات حفظ السلام الأفريقية وتلك التابعة للأمم المتحدة.

وبعد قولي هذا، فإن ذلك يظهر ضرورة أن يشكل إصلاح قطاع الأمن مسعى ذي أولوية، حتى يكسب قطاع الأمن المصداقية والثقة وحتى يؤيده السكان. وذلك أمر ممكن، من خلال تقديم مؤسسات قطاع الأمن، الخاضعة للمساءلة أمام الحكومة والشعب والتي تعمل بدون تمييز ومع الاحترام التام لسيادة القانون، لخدمات أمن وعدالة فعالة.

إننا نعتقد أن إعادة بسط سلطة الحكومة وسيطرتها على جميع القطاعات في أعقاب الصراع، هما شرطان أساسيان لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين. وبالتالي، فإن بناء الدولة على جميع المستويات هو هدف رئيسي لتدخل المجتمع الدولي في فترة ما بعد الصراع.

إننا ندرك أيضا أن إصلاح قطاع الأمن شرط أساسيلكنه غير كاف لتحقيق السلام والأمن الدائمين. وهو بحاجة لأن يصبح جزءا من عمليات التحول الديمقراطي والإصلاح الأوسع نطاقا في أي مكان في فترة ما بعد انتهاء الصراع. ولهذا السبب، فإننا نرى ضرورة إدماج إصلاح قطاع الأمن في أقرب وقت ممكن في عمليات السلام، بوصفه أحد العناصر الأساسية لمنع نشوب الصراعات والإنتعاش المبكر، وبناء السلام، وتحقيق التنمية المستدامة.

بالنسبة لعملية إصلاح قطاع الأمن ذاتها، لا بد من التركيز على ثلاث مسائل نعتبرها حاسمة الأهمية لنجاح تنفيذ تلك العملية، وينبغي للمجلس أن يشجعها. وتلك هي الملكية الوطنية، والتنسيق، وبناء القدرات.

وما أن تبدأ عملية إصلاح قطاع الأمن، من الأهمية بمكان أن تقوم هذه العملية على الملكية الوطنية مع مواءمتها مع احتياجات الأمن الوطني، على النحو الذي تحدده الحكومة. وندرك أن الملكية الوطنية تتطلب المسؤولية والالتزام الوطنيين أيضاً. وهذه المسؤولية تشمل الاستخدام الفعال للدعم المقدم من الجهات المانحة، فضلا عن تخطيط العملية وتنفيذها بنتائج أمنية طويلة الأمد. علاوة على ذلك، لا يمكن أن تكون الملكية الوطنية واقعية وقابلة للاستمرار إذا وقع العبء المالي الأكبر للإصلاح على عاتق الجهات الخارجية والشركاء وحدهم. وينبغي للدول الأعضاء التي تنفذ عملية إصلاح قطاع الأمن أيضاً أن تكرس بعض الموارد الوطنية لهذه العملية. ونظراً لتعدد الجهات الفاعلة المعنية، فإن التنسيق بين الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى يكتسي أهمية بالغة. وينبغي تبسيط هذا التنسيق بشكل يحدد للدول الأعضاء التي ستتولى التنفيذ في نهاية المطاف أولويات بناء القدرات الوطنية.

وعلى الأمم المتحدة أن تبذل المزيد من الجهد للمساعدة في بناء الخبرات خارج منظومة الأمم المتحدة، وخاصة في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تواجه التحديات من حولها. وإننا نقدر جهود وعمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن ووحدة إصلاح قطاع الأمن التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام في دعم تلك الجهود، وندعو الأمين العام إلى أن يعزز هذين الكيانين. كما ندعو المجلس إلى ضمان أن تؤخذ في الاعتبار مسائل اتفاقات السلام ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمكونات الأخرى لعملية إصلاح قطاع الأمن، عندما يأذن بعمليات لحفظ السلام لضمان أن تسهم في إعادة الأمن المستدام. وينبغي للمجلس أن يعتبر إصلاح قطاع الأمن أحد الركائز الأساسية للسلام المستدام.

وينبغي للجنة بناء السلام أن تشجع تنسيق واتساق جهود إصلاح قطاع الأمن في البلدان الخارجة من الصراع وأن تقدم المشورة للمجلس، عند الاقتضاء، بشأن الخطوات الهامة التي يتعين اتخاذها عند النظر في إطلاق عمليات لإصلاح قطاع الأمن. وهذ يضمن بقاء مشاركة المجلس في إصلاح القطاع الأمني مستهدِفة لبلد بعينه ومنبثقة عن استراتيجية شاملة للأمم المتحدة بشأن إصلاح قطاع الأمن بغية إحلال السلام والاستقرار، إلى جانب ضمان توحيد أداء الأمم المتحدة في نفس الوقت.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أشكر معالي السيد أمينو والي، وزير الخارجية في جمهورية نيجيريا الاتحادية، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة تعمل فيها الأرجنتين بنشاط كبير منذ عقدت في عام ٢٠٠٩ الحلقة الدراسية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حول المنظورات الإقليمية بشأن نهج الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن، ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، من خلال مشاركتنا في مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، التي يتشارك رئاستها الممثلان الدائمان لسلوفاكيا وجنوب أفريقيا. إن وجودكم بيننا اليوم، معالي الوزير، والأمين العام بان كي- مون، دليل على ريادة بلدكم بشأن هذه المسألة، والتي تقر الأرجنتين بها وتقدرها.

والأرجنتين تعلق أهمية كبيرة على التطورات الأخيرة بشأن مسألة إصلاح القطاع الأمني في إطار الأمم المتحدة. وندرك أن العلاقة الوثيقة بين إصلاح قطاع الأمن وتعزيز سيادة القانون تسهم في منع نشوب النزاعات. وكما ورد في

تقرير الأمين العام (S/2013/480)، فإن إصلاح القطاع الأمني يتوقف على المناخ السياسي الذي ينفذ في إطاره، وبالتالي فإن تلك الإصلاحات ليست متصلة الحلقات فحسب، بل هي جزء من عمليات التحول الأوسع، ولا سيما في مجتمعات النزاع وما بعد النزاع. وفي هذا الصدد، فإن إصلاح القطاع الأمني يشمل نطاقاً واسعاً من السياسات العامة الرامية إلى النهوض بسياسة أمنية فعالة وديمقراطية وخاضعة للمساءلة في الدولة، مما يفضي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية أكبر، وتعزيز ثقة المجتمع ومشاركته. ولذلك، فهي مسألة ضمان اضطلاع المؤسسات الأمنية بوظائفها بصورة فعالة في إطار متسق مع الديمقراطية والاحترام التام لحقوق الإنسان.

وقد أضحى إصلاح القطاع الأمني بشكل متزايد أحد العناصر الرئيسية في ولايات بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، التي أصبحت أكثر تعقداً وشمولاً، والبعثات السياسية الخاصة، إذا اقتضت الظروف، في دعم السلطات الوطنية في حالات النزاع وما بعد النزاع. وهذا الدعم لا يتطلب التنفيذ السليم لتدابير الحماية للسكان المدنيين، ولا سيما أولئك المعرضين لخطر العنف البدني الوشيك، فحسب، بل يتطلب كذلك الإدماج المنسق لإصلاح القطاع الأمني مع الجوانب الأخرى المتعلقة بسيادة القانون، كالتعاون في بناء المؤسسات بوجه عام؛ وإجراء انتخابات حرة وشفافة؛ وتنفيذ عمليات سياسية شاملة للجميع؛ وتصميم وتنفيذ خطط فعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والتنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية القائمة على نوع الجنس، بل وقد يؤدي ذلك أحياناً إلى اعتماد دستور جديد. ومع ذلك، من الواضح أن الحوار والالتزام السياسي وإشراك مؤسسات سيادة القانون على أساس مستدام هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى إصلاحات طويلة الأمد تسهم في منع نشوب النزاعات. وفي هذا الصدد، ولكي يكون هذا الإصلاح مستداماً، ينبغي تثقيف موظفي الخدمة المدنية وأفراد قوات الأمن وتدريبهم.

والإصلاح الفعال والمنسق لقطاع الأمن يمكن أن يفيد الحكومات الوطنية للبلدان المعنية، والجماعات والمؤسسات المحلية المعنية بحقوق الإنسان في جهودها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان للفئات المستضعفة من السكان، ولا سيما النساء والأطفال، إلى جانب الإسهام في القضاء على الإفلات من العقاب، وضمان مساءلة أولئك المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي أمام القانون. كما أنها تقدم المشورة والمساعدة للحكومات الوطنية في التحقيق في الفظائع من هذا القبيل. ولذلك، فإن إصلاح قطاع الأمن يرتبط بإصلاح النظام القانوني ارتباطاً وثيقاً.

وعليه، لا يمكن أن يُنظر إلى عملية الإصلاح على أنها فرض، وكثيراً ما يقال ذلك. وعلينا أن نضمن الملكية الوطنية لعملية الإصلاح من خلال مراعاة الاحتياجات والظروف الخاصة الحقيقية لتلك البلدان، وهيكلتها وفقاً للقرارات الوطنية. ويجب ألا تفرض الأمم المتحدة حلولاً، وبدلاً من ذلك، عليها أن تساعد المجتمعات – بناء على طلبها – في إعادة البناء، استناداً إلى تجاربها وثقافاتها واحتياجاتها ورغباتها وتوقعاتها الخاصة، ووضع الأساس المؤسسي لتحقيق تنمية عادلة وسلمية.

وفي إطار هذا المسعى، نعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك تنسيق أكبر بين كيانات المنظمة المكلفة بالإصلاح، وبالتالي فإننا نشجع الأمين العام على اقامة علاقات تنفيذية ملموسة بين قوة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن والوحدة المعنية بسيادة القانون ومبادرة ”الحقوق أولاً“. ومن المهم كذلك تنفيذ الصكوك التي وضعتها المنظمة، كمبادئ الأمين العام لتوجيه أنشطة دعم إصلاح قطاع الأمن وسياسة إيلاء العناية الواجبة لحقوق الإنسان في سياق دعم الأمم المتحدة لقوات الأمن خارج إطار المنظمة.

ونتفق مع ما ورد في تقارير الأمين العام بشأن هذه المسألة حين يتعلق الأمر بأهمية التركيز على الترتيبات الإقليمية في

هذا المجال، فضلا عن المهمة الأساسية التي تضطلع بها مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في دعم عمليات إصلاح قطاع الأمن التي تنفذها فرادى الدول على الصعيد الوطني.

وأخيرا، تقتضي أعمال المنظمة أيضا توفير العلاج الشامل لضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني، إلى جانب إصلاح قطاع الأمن وبناء المؤسسات وتوفير الحكم الرشيد بهدف تنفيذ ولايات جديدة معقدة ومتعددة الأبعاد، وخصوصا حين تعوّل بعثات حفظ السلام بشكل متزايد على إمكانية نشر موظفين متخصصين، وخاصة فيما يتعلق بالأنواع المختلفة من مهام الشرطة والمهام المدنية، من قبيل نشر الخبراء في مجال حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية والمعالجة الشاملة لضحايا العنف الجنسي والجنساني وإصلاح قطاع الأمن وبناء المؤسسات من أجل سيادة القانون. وقد شهدنا تطورات إيجابية في ذلك الصدد، مع توفر إمكانات مهمة للابتكار في مجال التعاون التقني، وفيما يتعلق بتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وينبغي أيضا أن نشدد على أهمية إصلاح قطاع الأمن في عمليات بناء السلام، ومنع الانتكاس إلى الصراع، بالإضافة إلى أهمية الدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في تحديد نهج وطني شامل للجميع إزاء إصلاح القطاع الأمني.

وفي الختام، علينا أن ننتقل من المجتمعات التي تخشى من عدم الاستقرار نحو مجتمعات متحررة من ذلك الخوف. وتدل آخر الخبرات التاريخية التي طورتها البلدان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا على أن لدى تلك البلدان الكثير الذي بوسعها أن تقدمه إلى النهج الدولي الذي تتّبعه الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. فقد جرى تعلّم العديد من الدروس الهامة في مجال إصلاح القطاع الأمني من قبيل: تعزيز الحوكمة السياسية للقطاع الأمني، وكفالة توفير الأمن للسكان بطريقة فعالة، فضلا عن تحسين الأداء المهني للموظفين والتقيد الصارم بحقوق الإنسان على سبيل الأولوية. وبالنسبة لحالة الأرجنتين على وجه الخصوص، فقد ارتكز الأمن على المبادئ والقيم والسياسات العامة التي تستند إلى التقيد الصارم بسيادة القانون منذ استعادة الديمقراطية في البلد، ومنذ إنشاء وزارة الأمن في عام ٢٠١٠ .

وأود أن أختتم بياني بالثناء على العمل البارع الذي اضطلعت به نيجيريا، بصفتها رئيسة للمجلس في شهر نيسان/أبريل. ويسرنا أننا سنعتمد مشروع قرار بشأن هذه المسألة بعد ظهر اليوم. وكنا نود أن تكون تلك العملية أكثر شمولا للجميع على نحو واضح، ما دمنا ننظر إلى الأمن باعتباره جزءا من مجموعة متكاملة من الإصلاحات. ونعرب في جميع الأحوال عن تمانينا ودعمنا لتلك الجهود، علاوة على اقتناعنا بوجوب مواصلة العمل في هذا المجال.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيادة الرئيس على أخذ زمام المبادرة بعقد هذه المناقشة الهامة وترؤسها. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الغنية بالمعلومات، التي قدمها في وقت سابق اليوم.

حين يطلب إلى السكان ذكر أولوياتهم القصوى، فإنهم عادة ما يجيبون بأن أمنهم وسلامتهم الشخصية، فضلا عن الثقة في أولئك المسؤولين عن توفير الأمن لهم، تشكّل جميعا أولوية قصوى بالنسبة لهم. وسنتثبت من صحة تلك الحقيقة اليوم حين نعتمد للمرة الأولى على الإطلاق مشروع قرار لمجلس الأمن بشأن إصلاح قطاع الأمن. ويسر المملكة المتحدة أن تقدّم مشروع القرار هذا.

وحين يشعر المواطنون بالأمان، تكون البلدان نفسها قادرة على التعافي من النزاع وتنمية اقتصاداتها. وتوفر سيراليون، وتيمور – ليشتي مثالين ناجحين على مدى أهمية العمل الدؤوب في إصلاح قطاع الأمن في البلد – باعتباره جزءا من الجهود المبذولة على نطاق أوسع لتعزيز سيادة القانون – بالنسبة لنمو البلدان. وعلى النقيض من ذلك، ففي

العديد من البلدان التي شهدنا فيها انتكاسا إلى النزاع، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، فإن انهيار قطاع الأمن أو سوء إدارته غالبا ما يكونان أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في أعمال العنف.

ويكمن أحد أصعب التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن في كيفية المضي قدما بذلك الإصلاح في ظل الانهيار التام لسلطة الدولة، وحين تكون الشرعية السياسية نفسها موضع نزاع، في ذات الوقت الذي تستمر فيه أعمال العنف الخطيرة. وما تزال بعثات الأمم المتحدة تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن في السياقات الهشة للغاية، في أماكن مثل ليبيا والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وينبغي أن يتمثل هدفنا النهائي في أن نكون قادرين على بناء قطاعات أمنية فاعلة تخضع للمساءلة وتتحلى بالمسؤولية فضلا عن الملكية الوطنية الكاملة. غير أنه يتعين علينا أن نكون واقعيين إزاء ما يمكن تحقيقه في المراحل المبكرة من عملية الإصلاح، بغية تحديد أولويات التدخل وتعاقُبِه تبعا لذلك. وفي ظروف العنف وعدم الاستقرار، فإنه لن يكون ممكنا تأجيل الأمن إلى ما بعد إصلاح القطاع الأمني. ويجب أن ينصبّ التركيز المباشر في تلك الحالات على الحد من العنف وحماية المدنيين. ويجب أن نسعى إلى تحقيق استقرار الحالة في الأجل القصير، في ذات الوقت الذي نواصل فيه العمل على تهيئة الظروف المواتية لتحقيق تسوية سياسية مستدامة وإصلاح قطاع الأمن في الأجل الطويل.

وكثيرا ما نسعى إلى إصلاح شامل لقطاع الأمن حين لا تكون الظروف السياسية المواتية لذلك متوفرة أصلا. بل غالبا ما نعمل على تدريب قوات الأمن وتجهيزها دون النظر في الكيفية التي يؤثر بها ذلك على التوازن السياسي الهش في البلد، أو في الكيفية التي ينظر بها المواطنون إلى قوات الأمن هذه المكلفة بحمايتهم. بل إن حرصنا في بعض الأحيان على القيام بما يجب القيام به، يسفر عن الضرر أكثر مما يحقق النفع، ويسهم في المزيد من عدم الاستقرار. وبوسعنا تجنب تلك الأخطاء.

أولا، بصفتنا مجلس الأمن، فإنه تقع على عاتقنا المسؤولية عن تزويد البعثات بولايات أكثر وضوحا وأكثر مصداقية، على أن تكون لها أولويات أفضل تعاقبا فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الأمنية الأكثر إلحاحا بالنسبة للسكان. وينبغي – في المراحل المبكرة من نشر البعثة – ألا نسعى إلى تنفيذ الأنشطة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن على نطاق واسع. بل يجب علينا أن نركز جهودنا على المسائل الأكثر إلحاحا بهدف استتباب الحالة.

ثانيا، ليس بوسع البعثات أن تفصل بين بين المساعي الحميدة والمهام السياسية التي تضطلع بها ومهامها المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن. فهذان الإطاران مرتبطان بشكل لا انفصام فيه. وينبغي أن تواصل الممثلة الخاصة للأمين العام العمل على إيجاد حيز سياسي لعملية إصلاح قطاع الأمن، فضلا عن الحصول على التزامات القادة بالمضي قدما بعملية الإصلاح هذه. وبالمثل، فإن من شأن اتخاذ إجراءات عاجلة في قطاع الأمن بهدف الحد من العنف وحماية المواطنين وبناء الثقة بينهم وبين السلطات الحكومية أن يساعد على تعزيز الحوارات الوطنية والعمليات السياسية الجارية. وفي حال إدارتها بشكل جيد، فإن من شأن تلك الجهود أن تعزز بعضها البعض.

ثالثا، لا تستطيع بعثات الأمم المتحدة المضي قدما بإصلاح قطاع الأمن بصورة ناجحة لوحدها. بل يجب أن تستفيد التدخلات الفعالة في قطاع الأمن من مجموعة الأدوات الكاملة المتوفرة لدى الأمم المتحدة – السياسية والأمنية وعمليات بناء السلام والتنمية. وفي سبيل القيام بذلك، يجب أن نعزز الآليات الداخلية في إطار الأمم المتحدة، في الميدان وفي المقر على حد سواء، بهدف تنسيق أنشطة إصلاح قطاع الأمن. وبالإضافة

إلى ذلك، فإن من الضروري أن تسعى الأمم المتحدة إلى تعميق شراكاتها مع المنظمات الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، التي من شأنها أن تؤدي دورا هاما في تنفيذ المهام المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن.

وتواصل المملكة المتحدة دعم إصلاح قطاع الأمن في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك الصدد، فقد وفينا بوعدنا بإنفاق ٠,٧ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي على تقديم المعونة الخارجية. ونحن الدولة الوحيدة بين مجموعة العشرين الملتزمة بذلك. وسينفق ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من تلك المعونة في الدول المتضررة من النزاعات. والتزمنا على مدى العقد الماضي بتوفير مبلغ ٢٧٨ مليون دولار لدعم البرامج المعنية بتوفير العدالة والأمن في ٢٥ بلدا في مناطق مختلفة من العالم. وعلى سبيل المثال، فقد ساعد برنامج تنفذه المملكة المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحسين قدرة ومساءلة الشرطة الوطنية الكونغولية وقطاع الأمن الداخلي، مع التركيز بشكل خاص على احتياجات النساء والفتيات.

وترى المملكة المتحدة أن الأمن والوصول إلى العدالة يشكّلان جزءا لا يتجزأ من الخدمات الأساسية، شأنهما شأن الصحة والتعليم، فضلا عن كونهما حقا أساسيا، على النحو المعترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونتخذ في جميع الأنشطة المتعلقة بتوفير الأمن والعدالة التي تنفذها المملكة المتحدة، نهجا محوره الإنسان، ولا يركز على أمن الدولة فحسب، بل أيضا على كيفية معاناة الأفراد من انعدام الأمن وعدم القدرة على الوصول إلى العدالة.

وأشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة، وعلى تقديم مشروع القرار الذي سيعتمد بعد ظهر اليوم. وينبغي أن يكون بناء الأجهزة الأمنية المسؤولة والقادرة على الاستجابة في البلدان التي تتعافى من النزاع بين أولويات المجلس، كي يتسنى لجميع الأشخاص في جميع أنحاء العالم العيش بأمان وفي تحرر تام من العنف.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): تقدر جمهورية كوريا مبادرة نيجيريا إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة، ونحن ممتنون لمشاركتكم شخصياً في هذه الجلسة، سيدي الرئيس. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن إصلاح قطاع الأمن.

إصلاح قطاع الأمن أداة لها أهميتها الحاسمة في منع نشوب الصراعات وأنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وتتعاظم أهميتها عندما ينظر مجلس الأمن في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ومع ذلك، فإن العمليات المعيارية لإصلاح قطاع الأمن، في واقع الأمر، كثيراً ما تكون غير واضحةخلال التنفيذ. ومن أجل تضييق شقة الخلافات فيما بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة، ولدعم إصلاح قطاع الأمن على نحو أكثر فعالية، ينبغي أن يركز استعراض إستراتيجية إصلاح قطاع الأمن على جوانب مختلفة.

أولا، لا من المغالاة في شيء التشديد على أهمية الملكية الوطنية. بيد أن الملكية الوطنية تفترض مسبقا وجود درجة معينة من الوحدة الوطنية. ففي الحالات التي لا تُعالج فيها المظالم والعداوات بالصورة الملائمة عن طريق المصالحة وآليات العدالة التقليدية، لا يمكن أن نتوقع أن يسفر إصلاح قطاع الأمن عن النتائج المرجوة منه. ونادراً ما يحقق النجاح إذا كان يفتقر إلى الدعم الواسع. لذلك فإن على الحكومات المضيفة أن تعطي الأولوية للمصالحة الوطنية بهدف تهيئة بيئة مؤاتية لإصلاح قطاع الأمن المستدام.

ثانيا، ينبغي إجراء إصلاح قطاع الأمن في سياق سيادة القانون والحوكمة الرشيدة. ومن المفترض ألا يكون مصمماً لدعم نظام بعينه، بل لتعزيز نظام الأمن والنظام القضائي ككل. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن تسعى الأمم المتحدة والبلدان المضيفة إلى بلوغ أقصى قدر من الفهم المشترك للأسس والأهداف والإستراتيجيات لإصلاح القطاع الأمني في السياق الخاص بكل بلد.

ثالثا، ما برح مفهوم إصلاح قطاع الأمن ونطاقه يتطوران. وبالتالي، ينبغي أن نحقق التوازن بين التوسيع والتركيز من منظور موجه نحو تحقيق النتائج. وفي السياق الأوسع نطاقا، يشكل إصلاح قطاع الأمن عنصراً مشتركاً على امتداد سلسلة منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام والتنمية. ويؤهل الأمم المتحدة طابعُها المتعدد الجوانب للاضطلاع بتنسيق الاستجابات، سواء الشاملة منها أو المبسطة. وينبغي مواصلة تطوير طرائق النهج المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن. كما ينبغي أن تعزز المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن الجهات المانحة، شراكاتها من أجل تحقيق النتائج المثلى.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أتقدم بالشكر إلى الرئاسة النيجيرية وهي تقود المجلس إلى الاعتماد المقبل لأول مشروع قرار يتخذه على الإطلاق بشأن إصلاح قطاع الأمن، بعد البيان الرئاسي بشأن إصلاح قطاع الأمن لعام ٢٠١١ (S/PRST/2011/19)، الذي جاء أيضا نتاجاً لجهود الرئاسة النيجيرية آنذاك. ونعتقد أن على مجلس الأمن أن يواصل تطوير مفهوم إصلاح قطاع الأمن باعتباره عنصرا أساسيا في صون السلم والأمن الدوليين.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): تشيد الصين بمبادرة نيجيريا إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن إصلاح قطاع الأمن، وترحب بكم، سيدي الرئيس، وأنتم تترأسون جلسة اليوم. وأشعر بالامتنان أيضاً للأمين العام بان كي – مون على إحاطته.

صون السلم والأمن الدوليين هو أحد مقاصد الأمم المتحدة كما هو منصوص عليه في ميثاقها. وعلى هذا النحو، فهو حجر الزاوية في عمل المنظمة. يشكل إنشاء بيئات آمنة ومستدامة ومستقرة القاعدةَ والأساسَ لتحقيق الأمن العام، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز إحراز التقدم في مختلف المجالات في البلدان الخارجة من الصراع. إن المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة للبلدان الخارجة من الصراعات، في جهودها لإصلاح قطاع الأمن واستعادة قطاع أمن يتسم بالفعالية والاقتدار المهني، ليست، فحسب، لها أهمية حاسمة لتلك البلدان، بل يمكن أيضا أن تساعد المنظمة ومجلس الأمن على الاضطلاع على نحو أفضل بواجباتهما الجليلة التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

فمن خلال أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام في السنوات الأخيرة في بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وسيراليون، قدمت المنظمة دعماً قوياً لجهود إصلاح قطاع الأمن في البلدان المعنية وحشدت المجتمع الدولي لتعزيز مساعداتها لتلك البلدان. وما فتئت أيضاً تتعاون تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الإقليمية. وقد أسفر كل ذلك عن نتائج إيجابية. وتنامى الفهم المشترك لأهمية إصلاح قطاع الأمن بين الدول الأعضاء. وشاركت جميع الأطراف بنشاط في المناقشات بشأن إصلاح قطاع الأمن من خلال منابر مثل لجنة بناء السلام، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، ومجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، حيث جرى تبادل المقترحات والتوصيات بشأن تحسين عمل الأمم المتحدة ذي الصلة. وعملت الأمانة العامة أيضا بجد لتقييم خبراتها، وتحسين أساليب عملها، وتعزيز التنسيق فيما بين الوكالات من خلال آليات مثل فرقة العمل المعنية بإصلاح قطاع الأمن، ووحدة إصلاح قطاع الأمن، محققةً نتائج فعالة.

وفي الوقت نفسه، ومع تطور الحالة، تواجه الأمم المتحدة مشاكل وتحديات جديدة شتى تنشأ أثناء تقديم مساعدات لإصلاح قطاع الأمن. وأود أن أتناول النقاط الأربع التالية بشأن كيفية تحسين دعم الجهود المبذولة من أجل إصلاح قطاع الأمن في البلدان الخارجة من الصراع. أولا، يجب على الأمم المتحدة أن تحترم رغبات البلدان المعنية وملكيتها. يندرج

الحفاظ على الأمن الوطني تحت السيادة الوطنية. فعند تقديم الدعم لجهود إصلاح قطاع الأمن في البلدان الخارجة من الصراع، على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يحترما على الدوام مبدأ الملكية الوطنية، وأن يقدما، على أساس الاحترام الكامل لرغبات البلدان المعنية، التدريب والمساعدة الاستشارية البناءة في مجال بناء القدرات. وفي مجال إصلاح قطاع الأمن، لا توجد ممارسات قابلة للتطبيق حول العالم تعتبر هي الأفضل؛ فلا توجد إلا صيغة هي الأفضل لحالة بعينها في بلد بعينه. ولذلك، عند تقديم المساعدة، ينبغي أن يضع المجتمع الدولي في كامل اعتباره المتطلبات والحالة الخاصة بكل بلد معني.

ثانيا، ينبغي أن تعزز الأمم المتحدة تخطيطها العام أثناء تقديم المساعدة في عملية إصلاح قطاع الأمن في البلدان الخارجة من الصراع. لا يمكن أن يتطرق الشك لأهمية إصلاح قطاع الأمن، بيد أنه ليس الترياق الشافي من كل علة، وليس بمقدوره لوحده إصلاح الحالة الأمنية في البلد. على الأمم المتحدة أن تساعد البلدان المعنية في دمج إصلاح قطاع الأمن في إستراتيجيتها الإنمائية المتكاملة، بحيث يمكن النهوض به على نحو شامل ومتكامل جنباً إلى جنب مع العملية السياسية، والمصالحة الوطنية، وتعزيز سيادة القانون، والقضاء على الفقر، والسعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. هذا هو السبيل الوحيد الذي تستطيع الأمم المتحدة به مساعدة البلدان على تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

ثالثا، ينبغي أن تستفيد الأمم المتحدة من مزاياها بأن تتولى تنسيق الجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية.

وهناك العديد من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة يشاركون في عملية إصلاح قطاع الأمن في الوقت الراهن. فمن ناحية، ينبغي للأمم المتحدة أن تكون المنسقة بين البلدان المعنية ومقدمي المساعدة المحتملين. ومن ناحية أخرى، ينبغي للأمم المتحدة أن تشجع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في المناقشات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن عن طريق منتديات من قبيل لجنة بناء السلام، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، ومجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن. في غضون ذلك، ينبغي لآليات، مثل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، أن تؤدي دورها الكامل، وينبغي أيضا تعزيز التنسيق وتقسيم العمل بين مختلف الإدارات التابعة للأمانة العامة بغية تعزيز التآزر بينها.

رابعا، ينبغي للأمم المتحدة أن تولي الاهتمام على سبيل الأولوية لما تبذله من جهود للتنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فعلى مرّ السنين، قامت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية – ولا سيما الاتحاد الأفريقي – بعمل هائل لمساعدة البلدان الخارجة من الصراع. وهي لديها فهم فريد من نوعه للحالات القائمة، وثروة من الخبرة. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إصلاح قطاع الأمن، من خلال إقامة حلقات عمل، ودورات تدريبية، وتبادل معلومات على الصعيد الشخصي. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تستفيد من نجاحاتها وممارساتها المفيدة، وتزيد دعمها لتلك المنظمات، وكذلك تحفيزها على المشاركة في الأعمال ذات الصلة.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر وفد نيجيريا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم، وعلى إعداده المذكرة المفاهيمية الشاملة (S/2014/238، المرفق). كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الاعلامية التي قدّمها في وقت سابق من هذا اليوم.

ويرحب وفدي بالقرار الأول من نوعه بشأن إصلاح قطاع الأمن الذي سيتخذه مجلس الأمن في وقت لاحق اليوم، مما يدل على الاعتراف المتزايد من أعضاء المجلس بأهمية هذا الموضوع.

ويؤيد وفدي البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

قد يبدو إصلاح قطاع الأمن تقنيا، ولكن تأثيره المباشر على الأمن وأرواح الملايين تأثير واضح. فالحاجة إليه تصبح ملحّة وحقيقية بشكل خاص عندما يعمد جندي أو شرطي مدعو لخدمة بلده وشعبه بتراهة وشرف إلى التصرف كسفاح، مستخدما زيه وسلاحه لإرهاب الناس، والاستيلاء على الحاجات القليلة التي قد يملكها المدنيون، وعندما تتحول المؤسسات الأمنية التي أنشئت لضمان السلامة والأمن إلى آلات للتعذيب، أو الاختفاء القسري، أو القمع.

إن استراتيجيات إصلاح قطاع الأمن، التي تكون مفصّلة ومعقّدة في معظم الأحيان، تسعى إلى الرد على بعض الأسئلة والحالات المحقّة جدا. كيف يسع المرء أن يستعيد الثقة برجال يرتدون الزي العسكري بعد قيامهم حديثا بنشر الخوف وفرض إرادتهم على المجتمعات المحلية عن طريق اغتصاب النساء، والفتيات، والفتيان، والرجال والاعتداء عليهم جنسيا؟ كيف يردّ المرء الطفولة إلى جندي طفل، علّمته الحياة حتى ذلك الحين أن قتل وتشويه الآخرين هما السبيل لكفالة بقائه بالذات؟ كيف يمكن للمرء أن يقنع حكومة تدعمها مليشيات مسلحة وتتغاضى عن الفساد والتجاوزات الأخرى بأن الاستثمار في قطاع الأمن الذي يخضع للمساءلة يحقق المزيد من المكاسب عن طريق الاستقرار، والأمن، وصناديق الاقتراع في نهاية المطاف؟ إن بناء السلام المستدام يتطلب إجابات مقنعة عن هذه الأسئلة والعديد من الاسئلة الأخرى المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن.

وبينما كان يُنظر إلى إصلاح قطاع الأمن أصلا كعنصر من عناصر استراتيجيات الخروج لعمليات حفظ السلام، فهو بات الآن مقبولا على نطاق واسع كجزء لا يتجزأ من منع نشوب الصراعات، وبناء السلام، والجهود المبذولة لتجنب الانتكاس والعودة إلى الصراع. وإصلاح قطاع الأمن هو أيضا عنصر حيوي لسيادة القانون، التي لا يمكن أن تتحقق دون وجود قطاع أمني مسؤول وفعال يستجيب لاحتياجات السكان.

وكما ورد في الورقة المفاهيمية، إن الروابط بين إصلاح قطاع الأمن والمجالات الأخرى ذات الصلة، من قبيل مكافحة التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة وعمليات تكديسها التي تبعث على زعزعة الاستقرار، ينبغي أيضا أن تؤخذ في الاعتبار. ويجب على وجه الخصوص إقامة روابط بين إصلاح قطاع الأمن وبرامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، ويجب عرض سبل عيش بديلة على المقاتلين السابقين، مثل البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج المدعوم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يتيح للمسلحين المناهضين للحكومة فرصة التخلي عن أسلحتهم وإعادة الاندماج في مجتمعاتهم المحلية.

وفي حين أن الأمم المتحدة وضعت أدوات مؤثرة لمساعدة الدول الأعضاء، فإن الملكية الوطنية البعيدة الأمد تظل أداة رئيسية لمشروعية أي جهد لإصلاح قطاع الأمن واستدامته. وينبغي للحكومات الوطنية أن تضطلع بمبادرات قطاعية وإصلاح المكونات الفردية على حد سواء، مثل القوات المسلحة، والشرطة، وسلطات إنفاذ القانون، والقضاء، والاصلاحيات، وأن تستكملها بتدابير أفقية ترمي إلى مكافحة الفساد، وتعزيز الادارة والمساءلة، وكفالة حماية حقوق الإنسان.

وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2013/480) بحق، يجب أن تتأكد الأمم المتحدة من أنها تدعم إصلاح قطاع الأمن إصلاحا شاملا وخاضعا للمساءلة بحيث يعزز العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع. وبغية تحقيق هذا الهدف، من الأهمية الرئيسية بمكان كفالة مشاركة جميع أطراف الصراع وجميع شرائح المجتمع، بمن فيها النساء والشباب والفئات الضعيفة، في عملية إصلاح قطاع الأمن.

ومثلما يذكر تقرير الأمين العام، إن نجاح الجهود الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن أو فشلها يعتمد على العمليات التحويلية في المجتمع بسياقها الأوسع، مثل الحوار الوطني، أو جهود المصالحة، أو مبادرات العدالة الانتقالية، وكلها تتطلب شمولية حقيقية. ولقد شهدنا مرارا كيف أن استبعاد بعض الجماعات المسلحة من إصلاح قطاع الأمن يؤدي إلى استمرار التهديدات التي تتعرض لها المجتمعات المحلية، وتقويض جهود السلام عموما.

ويجب على جميع أصحاب المصلحة الوطنيين أن ينخرطوا في عملية الإصلاح بإخلاص، لأن الثقة بين المؤسسات الأمنية والمجتمع بشكل عام لا يمكن استعادتها إلاّ إذا خضعت التجاوزات الماضية للمساءلة الصحيحة. وفي هذا الصدد، إن الصلة بين عملية إصلاح قطاع الأمن على نحو فعال وشفاف وكفالة العدالة والمساءلة عن الجرائم الماضية أمر رئيسي.

كما أنه من الأهمية الرئيسية بمكان التدقيق الصارم في الذين يعاد إدماجهم في الهياكل الأمنية أثناء إصلاح قطاع الأمن. وكما أشار وفد بلدي في مناسبات أخرى، يمكن للعفو الشامل أن يقوض نجاح إصلاح قطاع الأمن، ويزيد من انعدام الأمن في صفوف السكان المحليين إذا أُدمج مرتكبو الجرائم الكبرى، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو الاغتصاب الجماعي، في الهياكل الجديدة للأمن والقانون والنظام.

وبغية تعظيم فعالية مشاركة الأمم المتحدة وجعل الجهود الدولية تلبي الاحتياجات المحددة لكل بلد، من المهم معرفة مدى فائدة التدابير المتخذة حتى الآن، وما هي التدابير التي أثبتت فعاليتها، ولماذا أثبتت فعاليتها في حالات محددة. وكما تشير الورقة المفاهيمية بحق، إن قياس عناصر الإصلاح من حيث الكمية وحدها قد لا يكون كافيا، ولعلنا نحتاج إلى إيجاد سبل لتقييم التغيير وقياسه على نحو أعمق. والطابع المعقد لقياس الآثار الناجمة عن ذلك ينبغي ألاّ يثنينا عن محاولة القيام به. لذا، نحن نرحب بالجهود المبذولة في كوت ديفوار وليبريا من أجل وضع مجموعة من المؤشرات والنقاط المرجعية، بغية رصد تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن.

وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أيضا أن تستعرض باستمرار فعالية المساعدات التي تقدمها إلى الدول الأعضاء وتماسكها، والبناء على الدروس المستفادة. وفي هذا الصدد، نحن سعداء لأن مشروع القرار الذي سوف نعتمده في وقت لاحق اليوم يعترف بحاجة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن وعمليات الأمم المتحدة إلى زيادة تعزيز رصد مبادرات إصلاح قطاع الأمن وتقييمها، بهدف كفالة فعالية الدعم المقدم للحكومات.

ختاما، أود أن أشيد بمجموعة أصدقاء الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن، برئاسة كل من سلوفاكيا وجنوب أفريقيا، لكونها القوة الدافعة وراء إعطاء هذه المسألة المكانة التي تستحقها. وننوّه أيضا بالإسهام الهام الذي قدّمته فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، التي تضم الآن ١٤ كيانا من كيانات الأمم المتحدة ووحدة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لدعم إصلاح قطاع الأمن، وهي تعمل جميعها على وضع نهج متكامل وكلّي ومتماسك للأمم المتحدة تجاه إصلاح قطاع الأمن. وباستطاعة المجلس أن يعتمد على دعم وفد بلدي في المزيد من الجهود التي يبذلها للنهوض بهذه المسألة الهامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على مدة لا تتجاوز أربع دقائق، بغية تمكين المجلس من الإسراع في القيام بعمله. أمّا الوفود التي لديها بيانات طويلة، فالرجاء تعميم نصوصها المكتوبة والإدلاء بنص موجز عندما تتكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء وزير الخارجية والتكامل الأوروبي في الجبل الأسود.

السيد لوشيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ وفد نيجيريا على تولي رئاسة

مجلس الأمن في هذا الشهر بنجاح. ونشكر الأمين العام على إحاطته الاعلامية وتقريره الثاني والتوصيات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن (S/2013/480). ويرحب الجبل الأسود ترحيبا خاصا بمشروع القرار الذي سوف يُعتمد بعد ظهر هذا اليوم، وأنا متأكد أنه سيعزز دور الأمم المتحدة في دعم خطة إصلاح قطاع الأمن.

يؤيّد الجبل الأسود البيان الذي سيُدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا. لكنني أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

بعد سبع سنوات على أول بيان رئاسي لمجلس الأمن حول هذا الموضوع (S/PRST/2007/3)، تطوَّر فهمنا لإصلاح قطاع الأمن تطورا كبيرا. فنحن ندرك أنَّ إصلاح قطاع الأمن لا يقتصر على الأنشطة الموجَّهة نحو إضفاء الكفاءة المهنية على الأركان الأمنية الفردية، مثل الشرطة، والدفاع وإدارة الحدود وحالات الطوارئ المدنية بين أركان أخرى. فهي أكثر من ذلك بقدر كبير حقا. فإذا أردنا أن نمتلك قطاع أمن فعال ومشروع ومسؤول فعلا، علينا التفكير في إصلاح قطاع الأمن في إطار نهج أوسع وأشمل، ينسجم مع قيم الديمقراطية ومثُلها، وسيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان.

والهدف الرئيسي من إصلاح قطاع الأمن هو المساهمة في ضمان أن يشعر الناس أنهم أكثر أمانا. أمّا إذا أردنا أن تكون لدينا مجتمعات آمنة ومستقرة، بسبب طابعها المترابط بشكل وثيق، فعلينا أن ننظر إلى إصلاح قطاع الأمن من منظور الأمن والتنمية. وفي هذا السياق، يجب معالجة التهديدات الأمنية عبْر جهود مشتركة وبأسلوب متكامل عبْر مجمل علاقة التنمية، حفظ السلام، بناء السلام، سيادة القانون وحقوق الإنسان. وهذا سيتيح لنا الحصول على مجتمعات تنعم بسلام دائم ومؤهلة للاستفادة من جهود إصلاح قطاع الأمن.

وإذ تأخذ الأمم المتحدة في الاعتبار مخزونها الهائل من الخبرة والمعرفة، فإنها، عبْر فرقة العمل المشتركة بين وكالاتها المعنية بإصلاح قطاع الأمن، في وضع يؤهلها لتقديم هذا الدعم الشامل المخصص لتعهُّدات الدول الأعضاء بقيادة وطنية. وعلاوة على ذلك، كما ذُكِر في آخر تقرير للأمين العام،

”لا بُدَّ من تعميق وتوسيع الشراكات في ضوء تزايد عدد ونوعية الجهات الفاعلة التي تقوم بتقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن“ (S/2013/480، ص ٣)

وأود أن أردد صدى الرسالة من مشروع قرار اليوم بأنّ إصلاح قطاع الأمن أساسي لمعالجة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لأنّ ذلك عامل ممكِّن حيوي في نجاح إصلاح قطاع الأمن.

ولا يمكننا المبالغة في التوافق مع تقييم الأمين العام:

”بيَّنت التجربة أن القدرة على مواصلة الجهود المبذولة في مجال إصلاح قطاع الأمن تتوقف على البيئة السياسية التي يتم فيها هذا الإصلاح“ (المصدر نفسه، ص ٢).

والشمولية بهذا المعنى هي أحد العوامل الأساسية لنجاح إصلاح قطاع الأمن. ولكي تكون عمليات هذا الإصلاح تحويلية ومستدامة، تؤدي فيها الحكومات المضيفة دوراً رئيسيا، فإنها بحاجة إلى تعزيز الشمولية، بما في ذلك في بناء المؤسسات. وهذا يعني المشاركة الفاعلة من قِبَل السلطات الوطنية والمحلية، إلى جانب البرلمانات والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمجموعات النسائية. ولا للإصلاحات السياسية أن تتعمَّق وتتيح مجالاً لتطور الحوار الوطني، وجهود المصالحة والمبادرات الأخرى إلاّ بهذه الطريقة. ولا بدّ من التركيز بالتساوي على الشفافية والمساءلة والإدارة والإشراف الفعّالَين، بهدف تعزيز مشروعية المؤسسات الأمنية ونزاهتها.

وإذ يدرك الجبل الأسود هذه الدينامية إدراكا كاملا، فقد دأب على العمل بكد لتحسين العمل الإجمالي لقطاعه

الأمني، بغية التمكُّن من التصدي بنجاح للتهديدات الراهنة. وبموازاة حملة وأنشطة مكثفة في مجال سيادة القانون بصفتها أولويتنا الوطنية، نفَّذنا المزيد من إصلاحات قطاعَي الأمن والاستخبارات. ونتيجة لذلك، أُقِرَّ مؤخرا تشريع جديد لضمان أنّ وكالة الأمن الوطني وإدارة الاستخبارات العسكرية تعملان وفقا للمعايير الدولية وأفضل الممارسات.

وإدراكاً منّا للتحديات المعاصرة في مجال الإرهاب الإلكتروني، نقوم بتنفيذ استراتيجية الأمن المعلوماتي لفترة الأعوام ٢٠١٣-٢٠١٧ وأحكام أخرى متعلقة بهذا الأمن. وتنفيذ قانون متعلق بإشراف البرلمان على قطاعَي الأمن والدفاع سيؤدي إلى المزيد من التعزيز للدور التشريعي والإشرافي لبرلمان الجبل الأسود. ونحن نشارك أيضا في برنامج إرساء النزاهة، الذي يسعى إلى زيادة القدرة على مكافحة الفساد في قطاع الأمن. والجبل الأسود ملتزم أيضا بتنفيذ التدابير المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، مع تركيز خاص على القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)، فضلا عن التزامه بالتدريب المتعلق بالعنف الجنساني.

وأود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن دعمنا الثابت للتنفيذ الكامل لأول قانون قائم بذاته على الإطلاق حول إصلاح قطاع الأمن، ولجميع جهود منظومة الأمم المتحدة، مكمَّلة بأنشطة مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، الهادفة إلى المساهمة بالمزيد من تقدُّم مفهوم هذا الإصلاح داخل الأمم المتحدة وخارجها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد براتسكار (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي: الدانمرك، فنلندا، آيسلندا، السويد والنرويج.

لا ريب في أنَّ إصلاح قطاع الأمن أساسي لمنع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام. وأهميته آخذة في التزايد. وانعدام المؤسسات الأمنية والقضائية ذات الكفاءة المهنية والمستدامة والمقتدرة سبب رئيسي للنزاع والانزلاق إليه. وهو يُعيق حل النزاعات وإرساء الاستقرار وبناء سلام أطول أمداً. وفقدان الأمن والعدالة يؤثر على الأفراد تأثيرا عميقا. إنه يكبح طموحاتهم وطاقاتهم، ويلجم قدرتهم على انتشال أنفسهم من الفقر. فالنظام الأمني والقضائي الذي يعمل بإتقان شرط مسبق للتنمية.

والتوصيل الفعَّال للخدمات في إطارٍ من سيادة القانون والحكم الرشيد والمساءلة أساسي في المَضيِّ قدُما ببرنامج إصلاح قطاع الأمن. ويجب أن يكون الأمن البشري محور تلك الجهود. وإننا نعلِّق أهمية كبرى على البعد الجنساني لإصلاح قطاع الأمن وفي مكافحة العنف الجنسي. والأمم المتحدة تؤدي دوراً في تعزيز هذا الإصلاح. وقد دعمنا طويلا عملها المعياري في هذا المجال، فضلا عن مساعدة الأمم المتحدة للدول الأعضاء، ولا سيما في البلدان المتضررة بالنزاعات العنيفة. ونحن نرحب بتقرير الأمين العام حول إصلاح قطاع الأمن (S/2013/480) المؤرخ في آب/أغسطس ٢٠١٣.

لقد أحرزت الأمم المتحدة تقدما بارزا في تعزيز اتساقها وفعاليتها دعما لإصلاح قطاع الأمن. وإننا نرحب بمبادرات توثيق التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام في هذا الصدد، مثل مركز التنسيق العالمي. وبلدان الشمال الأوروبي تهنئ الأمم المتحدة على سياستها الجديدة بشأن الخفارة في عمليات السلام. وسنواصل دعم هذا الجهد، بما في ذلك في الوضع الأفريقي.

إنَّ إدماج مبادئ إصلاح قطاع الأمن في آليات أوسع للمشاركة، مثل إصلاحات المجتمع المدني، استراتيجيات الحدّ من الفقر، الوساطة، اتفاقات السلام، نزع السلاح، التسريح وتصميم إعادة الإدماج وتنفيذها، ضروري لضمان الدعم السياسي المطلوب لإصلاح قطاع الأمن والنوع الصحيح

من الخطة لمبادرات متوسطة الأمد وطويلته معاً. ولا بُدّ لنا من تعزيز قدرات إصلاح قطاع الأمن التابعة لبعثات الأمم المتحدة الميدانية. ومجلس الأمن مسؤول عن مواءمة الولايات والتوقعات مع الموارد الضرورية.

وإصلاح قطاع الأمن ليس مجرَّد نشاط تقني صرف. إنه بالضرورة يتعلق ببناء الثقة بين الناس وأولئك المكلَّفين بحمايتهم. لذا، فإنّ الدعم لإصلاح قطاع الأمن بحاجة إلى أن يكون أفضل ارتباطا بعمليات تحويلية أوسع، مثل المصالحة، الحوار السياسي والوساطة. لذا، نشجّع الارتقاء بأهمية إصلاح قطاع الأمن بصفته أولوية استراتيجية في هياكل وعمليات بعثات الأمم المتحدة، بما في ذلك عبْر المساعي الحميدة لكبار مسؤولي الأمم المتحدة.

ولا يمكن أن يكون هناك إصلاح مستدام لقطاع الأمن بدون مُلكية وطنية. وعلاوة على ذلك، نوافق موافقة كاملة على أهمية تعزيز المُلكية الإقليمية لعمليات إصلاح قطاع الأمن. وإننا نشجّع الأمم المتحدة على المزيد من تطوير شراكاتها مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي. وإنني أغتنم هذه الفرصة للإشادة بهذا الاتحاد وبالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مشاركتهما في إصلاح قطاع الأمن، ونحن نتطلع إلى التعاون المتواصل. ونقدِّر، علاوة على ذلك، أعمال مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن التابعة للأمم المتحدة، التي تُسهم في الحوار والاتساق الشاملين. ومن المهم ضمان أن تكون المجموعات الصحيحة من المهارات متوافرة في جميع أقسام الحكومة لدعم أنشطة إصلاح قطاع الأمن. وبلدان الشمال الأوروبي تدرس كيف يمكنها أن تساهم في تحقيق هذه الغاية.

أخيرا، أود أن أؤكد حقيقة أنَّ إصلاح قطاع الأمن لا يقتصر تأثيره على البلدان الخارجة من النزاع وحدها. فهو في الحقيقة على صلة بأي بلد. وينبغي لاستعراض وإصلاح خدمات الأمن والقضاء أن يكونا جزءا لا يتجزّأ من السياسة العامة والحكم الرشيد في جميع البلدان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد بوريان (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أولا وقبل كل شيء الإشادة بنيجيريا على إطلاق هذه المناقشة المفتوحة الهامة حول إصلاح قطاع الأمن، بهدف بلوغ أول قرار على الإطلاق حول هذا الإصلاح، تدعمه سلوفاكيا بقوة وتخطط للمشاركة في تقديم مشروعه. وإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الأمين العام على بيانه المُلهم، فضلا عن تقريره حول إصلاح قطاع الأمن (S/2013/480)، الصادر في السنة الماضية، والذي يقدِّم رؤية واضحة لكيفية المضيِّ قدُما.

إن سلوفاكيا تؤيد البيان الذي سيدلي به السيد توماس ماير – هارتينغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أبدي بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

ما برحت سلوفاكيا متبنياً فخوراً لمسألة إصلاح قطاع الأمن في منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نفخر بأن نذكر بأن أول مناقشة مفتوحة يعقدها مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع جرت تحت رئاستنا في شباط/فبراير ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5632). خلال السنوات السبع التي انقضت منذ ذلك الحين، حققت المنظمة إنجازات هامة. وبالنظر إلى تزايد عدد الحالات المعروضة على مجلس الأمن، ينبغي إحراز تقدم في تناولها. ويسرنا أن نلاحظ أن مشروع القرار الذي سيُعتمد اليوم يسعى إلى اتباع نُهج محددة لتنفيذ العديد من التوصيات الهامة الواردة في تقرير الأمين العام عن إصلاح قطاع الأمن.

إن سلوفاكيا ملتزمة ببناء هذه الشراكة كما وردت في تقرير الأمين العام دعما للتنفيذ الشامل والمستدام للتوصيات الواردة فيه. ونسعى إلى تعزيز ثلاثة أنواع من الشراكات،

وهي: شراكات فيما بين الدول الأعضاء، وشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وشراكات بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني.

أولا، إن يوغسلافيا بوصفها مؤسساً ورئيساً مشاركاً لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، وارتكازاً على خبرتها في عملية التحول، حققت جهوداً كبيرة لزيادة الوعي والمعرفة المتعلقين بإصلاح قطاع الأمن وعمليات الأمم المتحدة ذات الصلة فيما بين الدول الأعضاء. ومن خلال عقد الاجتماعات والفعاليات المنتظمة سعينا إلى تشكيل توافق في الآراء بشأن جدول أعمال الأمم المتحدة في ما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن. وعلى سبيل المثال، فإن إصدار المذكرات التوجيهية التقنية المتكاملة في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وفي جنيف في آذار/مارس ٢٠١٣، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن التقرير الثاني للأمين العام عن إصلاح قطاع الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ الذي انعقد في نيويورك، أدت دوراً في إسداء المشورة للدول الأعضاء بشأن الأولويات المتعلقة بزيادة بلورة نهج الأمم المتحدة نحو إصلاح قطاع الأمن.

ثانيا، تسعى سلوفاكيا إلى دعم تشكيل شراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ومن الطبيعي التماس السبيل الكفيل بتعزيز التعاون في مجال إصلاح قطاع الأمن بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي أيضاً، ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد عملت سلوفاكيا بالفعل على المشاركة في تنظيم بعض الأحداث في أفريقيا لتشجيع شراكة أقوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال إصلاح قطاع الأمن، ونخطط للاستمرار في ذلك الجهد في المستقبل القريب. وبصورة مماثلة، تهدف سلوفاكيا إلى تحسين التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي تموز/يوليه من هذا العام، سوف تشترك سلوفاكيا في استضافة حدث مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن إصلاح قطاع الأمن، في شراكة مع سويسرا بوصفها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ثالثا، تسعى سلوفاكيا أيضا إلى زيادة تعزيز الشراكة في العمل بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني. وينبغي دمج المجتمع المدني في كل مرحلة ابتداء من وضع رؤية وطنية مشتركة إلى تنفيذ عمليات الإصلاح واستعراض التقدم المحرز. في الآونة الأخيرة، تطرقنا إلى هذه المسائل في مؤتمرات دولية وحلقات دراسية دولية، بما في ذلك حدث تم تنظيمه في نيويورك بالاشتراك مع حكومتي اليابان وتترانيا بشأن الشمولية في إصلاح قطاع الأمن. أود أن أبرز الخبرة الفنية والدعم الأساسيين اللذين تقدمهما المنظمات غير الحكومية. إن سلوفاكيا بوجه الخصوص، تُبقي على شراكة طويلة الأجل مع مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والفريق الاستشاري في قطاع الأمن الدولي التابع لها. وألاحظ أنها قدمت دعمها القيم للعديد من الإصلاحات في قطاع الأمن ومساعدة فرادى البلدان في إصلاح قطاع الأمن. وقد أسهمت أيضا بدرجة كبيرة في تطوير المذكرات التوجيهية التقنية المتكاملة بشأن إصلاح قطاع الأمن مع مساهمات الخبراء لديها.

أود أن أبرز ثلاثة مجالات أعتقد أنها جديرة بالاهتمام الخاص عند التأمل في الطريق أمامنا. وهي تتعلق بالحاجة إلى تعزيز قدرات جوهرية بالنسبة للأمم المتحدة لتقديم الدعم وتنسيق دعمها واستعراض التقدم في إيصال الخدمات في الميدان.

أولا، ثمة حاجة لتعزيز قدراتها الداخلية. إن الزيادة الكبيرة في هياكل إصلاح قطاع الأمن في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وزيادة عدد ولايات البعثات لدعم الجهود المتصلة بإصلاح قطاع الأمن، تبرز الطلب الحقيقي على تعزيز الموارد. وأشجع على زيادة تدعيم قدرات الأمم

المتحدة على تقديم الدعم المتماسك، بما في ذلك تعزيز إدارة وحدة إصلاح قطاع الأمن في إدارة عمليات حفظ السلام إذ أن ذلك، في رأينا، سوف يُترجم إلى تعاون أكثر تقدما في الميدان وسيعزز القدرة على تقديم التوجيه والمساعدة المناسبين للدول الأعضاء.

ثانياً، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تحسين قدرتها التنسيقية لتقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن ككل. وقد تم تحقيق تقدم كبير بالفعل في ذلك الصدد. وإلى جانب جهود قوة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن ووحدة إصلاح قطاع الأمن في إدارة عمليات حفظ السلام بوصفها أمانة الفرقة، أود بصورة خاصة أن أشدد على المذكرات التوجيهية التقنية المتكاملة بشأن إصلاح قطاع الأمن التي تعتبر هامة في تعزيز نهج ”توحيد الأداء“ لدعم جهود إصلاح قطاع الأمن ذات القيادة الوطنية التي تقوم بها الدول الأعضاء

أخيرا، نؤيد تأييداً كاملاً طلب دعم مجلس الأمن لجعل إصلاح قطاع الأمن جزءاً لا يتجزأ من دور المساعي الحميدة التي يقوم بها الممثلون الخاصين للأمين العام.

ثالثا، إن الأمم المتحدة بتعزيز قدراتها في استعراضها بعناية التقدم المحرز بشأن إصلاح قطاع الأمن من خلال عمليات رصد وتقييم منتظمة لم تتمكن فقط من تحسين مساعيها بالدروس المستقاة، بل تمكنت أيضاً من ضمان تخصيص مواردها بأنجع وأكفأ بطريقة وبصورة مستدامة قدر الإمكان. وفي ذلك الصدد، أرحب بالجهود الجارية حالياً التي تقوم بها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والتابعة للأمم المتحدة المعنية بإصلاح قطاع الأمن لتطوير مذكرة إرشادية فنية مدمجة ومحددة بشأن الرصد والتقييم.

في الختام، أود أن أؤكد لكم، سيدتي، أن سلوفاكيا ستظل منخرطة في دعم جهود الأمين العام لبناء نهج شامل داخل الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن بوصفه عنصرا هاما يسهم في الإبقاء على استدامة السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة مكساكاتوب – ديسيكو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفدي أن يهنئ جمهورية نيجيريا الاتحادية على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن ممتنون لنيجيريا على نفاذ بصيرتها في اختيارها التركيز على إصلاح قطاع الأمن بوصفه موضوعاً رئيسياً لهذا الشهر. ونشكر نيجيريا على تبني أول مشروع قرار بشأن هذا الموضوع وتتعهد جنوب أفريقيا بتأييده.

ونود أن نشكر الأمين العام على بيانه، ونرحب بتقريره الثاني عن إصلاح قطاع الأمن (S/2013/480)، ونتوق إلى القيام بدور فاعل في تنفيذ توصياته.

تعلق جنوب أفريقيا أهمية كبيرة على إصلاح قطاع الأمن. وقد استضافت نيجيريا بالاشتراك مع جنوب أفريقيا منتدى رفيع المستوى بشأن التوقعات الأفريقية حول إصلاح قطاع الأمن في أيار/مايو ٢٠١٠. ارتكازا على النتائج، تم عقد منتدى رفيع المستوى للمتابعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بشأن بناء الشراكات من أجل إصلاح قطاع الأمن في أفريقيا. وقدمت النتائج إلى الأمين العام.

وعلاوة على ذلك، في تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠١٣، استضافت جنوب أفريقيا بالاشتراك مع سلوفاكيا اجتماعا رفيع المستوى لفريق أصدقاء إصلاح قطاع الأمن التابع للأمم المتحدة بغية إصدار أحدث تقرير للأمين العام عن إصلاح قطاع الأمن ولمناقشة الطرق للتحرك قدماً في تنفيذ التقرير الثاني للأمين العام.

وقد لاحظنا الإشارة إلى عدة إنجازات في التقرير، مثل تقديم الدعم للبلدان في وضع سياسات واستراتيجيات

وخطط للأمن القومي وتيسير الحوار الوطني بشأن المسائل المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن ومساعدة السلطات الوطنية في إنشاء آليات تنفيذية ورقابية ودعم البلدان في تنسيق وتعبئة الموارد، وهي خطوة يرحب بها وفد بلدي. وبينما نرحب بهذه التطورات الإيجابية، نرى أنه لا تزال هناك إمكانية لعمل المزيد، ولا سيما في ضوء النكسات الجديرة بالذكر التي شهدتها بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والصومال.

واستنادا إلى الدروس المستفادة في القارة الأفريقية وتجربة جنوب أفريقيا الذاتية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، يمكننا أن نشهد على حقيقة أن كل بلد يواجه تحديات فريدة خاصة به. وبالتالي، أيا كان النهج المتبع، فإنه يجب أن يكون محدد السياق.

ويتمثل تحد سياسي وعملي رئيسي يواجه دعم إصلاح قطاع الأمن في تيسير الملكية الوطنية. ونرحب بالمذكرات التوجيهية التقنية المتكاملة بشأن هذه المسألة الهامة التي وضعتها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، والتي تسلم بأن الملكية الوطنية تتطلب قيام البلدان بصياغة رؤيتها الوطنية الخاصة بشأن قطاعاتها الأمنية استنادا إلى معرفتها بظروفها الخاصة، وتخصيص موارد كافية لكفالة استدامة الإصلاحات واستمراريتها في الأجل الطويل، واستعراض التقدم المحرز في تنفيذها.

إن التحديات والفرص التي ينطوي عليها إصلاح قطاع الأمن ذات طابع إقليمي. ولذلك، من المهم التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونحن نقدر التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. والشراكة الاستراتيجية القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح قطاع الأمن تعبر عن الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في النهوض بإصلاح هذا القطاع في القارة الأفريقية.

ومن ثم، فإننا نرحب بإطار سياسات الاتحاد الأفريقي الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي مؤخرا وببرنامج بناء القدرات الجاري تنفيذه بمعرفة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وجنوب أفريقيا ملتزمة بتنفيذ ذلك الإطار.

كما أننا ندرك الدور الهام الذي تضطلع به بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إصلاح قطاع الأمن، وذلك بعد أن أصبحت متعددة الأبعاد بشكل متزايد. وأهمية برامج إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تجعل منها عناصر أساسية لبناء السلام، ونحن نرحب بزيادة مشاركة لجنة بناء السلام في هذا الصدد. وينبغي للجنة بناء السلام أن تواصل تكثيف جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد الوطنية، بما في ذلك عن طريق دعم الجهود التي تبذلها البلدان التي تندرج في إطار اختصاصها لتنسيق المعونة وتعبئة الموارد.

تبرز فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن ووحدة إصلاح قطاع الأمن باعتبارهما مصدرين هامين للخبرات ذات الصلة بإصلاح هذا القطاع. ويعرض تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٣ التعقيد المتزايد للولايات والأنشطة المنفذة دعما للعمليات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن. كما يخلص إلى أنه يتعين اتخاذ عدد من الخطوات من أجل تعزيز أداء الأمم المتحدة على أرض الواقع. ومن واجبنا مساندة ذلك.

وفي الختام، فإن شرعية الأمم المتحدة وطابعها العالمي يلقيان على عاتقها بمسؤولية خاصة عن تيسير اتباع نهج منسق حيال إصلاح قطاع الأمن، يرتكز على مبدأ الملكية الوطنية وإشراك الجميع. ويجب أن تتوفر لتلك العملية الشاملة للجميع القدرة على تلبية احتياجات الشعب، بما في ذلك على وجه الخصوص الدور الذي يمكن أن تقوم به النساء والشباب. ونحن متفائلون بأن مناقشة اليوم ستقربنا خطوة من مواصلة تعزيز وتنسيق النهج الذي نتبعه في إصلاح قطاع الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إعطائي الكلمة وعلى المذكرة المفاهيمية التي أعدها وفد بلدكم (S/2014/238، المرفق). ومما يدل على الأهمية التي تولونها لهذه المسألة، سيدي، أننا نناقشها مرة أخرى تحت الرئاسة النيجيرية. ونود أن نُذكر بأننا شاركنا في الجلسة التي عُقدت برئاسة نيجيريا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (انظر S/PV.6630). كما أشكر الأمين العام على إسهامه في هذه المناقشة.

لدى الهند خبرة ذات صلة بالموضوع الذي نناقشه اليوم، وذلك بعد أن شاركت في ٤٣ بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتي خدم فيها ما يقرب من ١٧٠ ٠٠٠ فرد من حفظة السلام الهنود. وإصلاح قطاع الأمن مذكور في العديد من قرارات مجلس الأمن. ونلاحظ أن نحو ٢٤ قرارا من بين القرارات الـ ٤٧ التي اتخذها المجلس في عام ٢٠١٣ يتضمن إشارة صريحة إلى إصلاح قطاع الأمن. كما جرى تكليف ست عمليات لحفظ السلام وثماني بعثات سياسية خاصة بمهام لإصلاح قطاع الأمن. وفي العديد من عمليات حفظ السلام تلك، تشارك قوات من بلدي مشاركة مباشرة.

وقبل بضعة أيام فقط، أصيب اثنان من حفظة السلام الهنود من ذوي الخوذ الزرق بجروح أثناء حماية المدنيين في قاعدة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في بور بجنوب السودان. وذلك الهجوم مثال آخر على المسائل السياسية التي لم تُحل في جنوب السودان وهو يعبر عن أهمية فهم البيئة السياسية المعقدة لبعثات حفظ السلام، حيث يجب أن يترسخ إصلاح قطاع الأمن باعتباره جزءا من العملية السياسية الداخلية في الدولة العضو المعنية.

وإصلاح قطاع الأمن يشكل عنصرا هاما من عناصر بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وقد اتفق رؤساء الدول والحكومات في عام ٢٠٠٥ على أن من الأفضل النظر في هذه المسألة بمعرفة هيئة متخصصة يجري إنشاؤها لهذا الغرض تحديدا، ألا وهي، لجنة بناء السلام. وحقيقة أن المجلس لا يزال، على الرغم من عمل لجنة بناء السلام، يرى أن من الضروري مناقشة هذه القضية اليوم تدل على تعقد الموضوع. ولذلك، ولأسباب عملية، سنغتنم هذه الفرصة لنعرض بإيجاز ثلاثة مبادئ أساسية يجب، في رأينا، الاسترشاد بها في إصلاح قطاع الأمن.

أولا، من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن الطريقة الأكثر استدامة لإصلاح قطاع الأمن على نحو فعال تتمثل في كفالة الملكية الوطنية لهذه العملية. ونتيجة لذلك، يؤكد قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠، الذي أنشأ لجنة بناء السلام، على المسؤولية الأساسية التي تتحملها الحكومات الوطنية للبلدان الخارجة من النزاع عن تحديد أولويات واستراتيجيات بناء السلام بغية ضمان الملكية الوطنية. كما أكدنا في الماضي على أن تمثيل العناصر الخارجية، بما في ذلك الأمم المتحدة، ينبغي أن يكون على نطاق محدود بغية تفادي أي إيحاءات محتملة بأن الأمر ينطوي على استعمار جديد.

ثانيا، من المهم إرساء النظام العام والمحافظة عليه. وأي فراغ أمني بعد التوصل إلى اتفاق سلام ينطوي على الخطر. وقد قال الراحل سيرجيو فييرا دي ميلو:

”بخلاف المهام الأخرى لبناء الدولة، فإن صون القانون والنظام أمر لا يحتمل الانتظار. وإذا لم يكن هناك قانون من اليوم الأول، فإن الأعمال الإجرامية ستزدهر“.

وعلى الرغم من الأهمية الحيوية لذلك، يجب أن يكون التركيز على ما هو قابل للتنفيذ وليس على جدول أعمال تحركه أولويات البلدان المانحة. ونسمع، في بعض الأحيان، إشارات إلى أهمية التغيير الثقافي في إصلاح الشرطة. والمذكرة المفاهيمية ذاتها تدين ما تعتبره إفراطا في التركيز على مسائل التدريب والمعدات على حساب الحوكمة الديمقراطية والإدارة. وهذه وصفة نجد صعوبة في الموافقة عليها. وبالنظر إلى أهمية

الملكية الوطنية وندرة الموارد، نرى أنه ينبغي إعطاء الأولوية لمسائل مثل كفالة التراهة في عمليات تعيين المجندين الجدد وفحص ملفاتهم الشخصية وتدريبهم. والتركيز على البعد السياسي لإصلاح الشرطة لن يؤدي إلا إلى إثارة الجدل وربما يأتي بعكس النتيجة المرجوة.

ثالثا، نود أن نغتنم هذه الفرصة أيضا للتحذير من الإفراط في الاعتماد على ما توصف في كثير من الأحيان بالنُهج ”الابتكارية“، ولا سيما عندما تكون هناك حاجة إلى خفض التكاليف. ويسود، بشكل من الأشكال، اعتقاد بأنه يمكن مطالبة ببعثات الأمم المتحدة بأداء المزيد من المهام بموارد أقل. ويمكننا أن نفهم أن هذا المنطق سيروق لبعض الناس على مستوى ما. غير أن الحقيقة هي أنه لا يمكن خفض التكاليف دون أن يترتب على ذلك انخفاض الجودة أيضا. ولذلك، نحث الدول الأعضاء على التسليم بذلك وعلى التحلي بالواقعية عن طريق عدم إدراج سوى الولايات القابلة للإنجاز والتي تتوفر لها الموارد اللازمة.

وفي الختام، أود أن أشدد على رأينا بضرورة أن يحتل بناء القدرات في ما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن مركز الصدارة في عملية إصلاح القطاع برمتها. وسيكون هذا النهج مستداما وفعالا من حيث التكلفة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أوميموتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري للرئاسة النيجيرية لدورها القيادي في عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن مسألة تهمنا جميعا.

كما أشار إلى ذلك زملاء آخرون، ليس ثمة شك في أن إصلاح قطاع الأمن يشكل أحد العناصر الأكثر أهمية في مجال حفظ السلام وبناء السلام ومنع نشوب الصراعات. إن اليابان تدرك تماما أهميته، ونفذت برامج في هذا المجال، مثل تلك التي نفذتها في أفغانستان. وأود أن أشير إلى أحد التحديات فيما يخص التعامل مع إصلاح قطاع الأمن. تركز المذكرة المفاهيمية التي أعدتها الرئاسة لهذه المناقشة (S/2014/238، المرفق) على وجود تركيز مفرط على المسائل المادية المتعلقة بتدريب وتجهيز قطاع الأمن، بالمقارنة مع الجهود المبذولة لتعزيز تقديم ”البرامج“ المتصلة بالدعم. وفيما يتعلق بالدعم المرتبط بالبرامج، فإنني أعتقد أن تعزيز الشمولية في قطاع الأمن، ولا سيما في سياق إعادة بناء الدول الخارجة من الصراع، أمر بالغ الأهمية.

والسبب بسيط. إذا لم تكن مكونات وأفراد الجيش والشرطة شاملين بما فيه الكفاية في نظر السكان المحليين في دول ما بعد الصراع، فإنه قد ينظر إلى تلك المؤسسات الأمنية إما بأنها متحيزة أو بأنها تخدم فقط جماعات سياسية بعينها. ويمكن لانعدام الثقة هذا بين السكان المحليين وقطاع الأمن، أن يؤدي بسهولة إلى حدوث انتكاسة وعودة الصراع العنيف، كما شاهدنا كثيرا في الماضي.

واعترافا بتحديات الشمولية تلك القائمة في إصلاح قطاع الأمن، شاركت البعثة اليابانية خلال الأسبوع الماضي، إلى جانب بعثتي تنزانيا وسلوفاكيا، في استضافة حلقة دراسية بعنوان ”الشمولية فيما يخص إعادة بناء الدول: التركيز على الشمولية في مجال إصلاح قطاع الأمن“. وكانت تلك الحلقة الدراسية جزءا من سلسلة من الحلقات الدراسية المتعلقة بالشمولية فيما يتعلق بإعادة بناء الدول، التي شاركت اليابان في استضافتها منذ العام الماضي مع تنزانيا. وقد شدد متحدثون بارزون خلال الحلقة الدراسية باستمرار، بأنه من المهم بالنسبة للدول الخارجة من الصراع، دعوة مختلف الجماعات السياسية والاجتماعية والعرقية، بمن في ذلك الزعماء التقليديون والجماعات النسائية، إلى المشاركة في عملية صنع القرار

وعملية تنفيذ بناء قطاع أمن جديد. بذلك، يمكن لتلك المؤسسات التمتع بالشرعية والنزاهة في المجتمع المحلي.

لقد أشارت المناقشات التي دارت خلال الحلقة الدراسية بوضوح إلى ضرورة أن يحظى بعد الشمولية هذا بالمزيد من الاهتمام والتركيز في سياق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى قطاع إصلاح الأمن. وبدلا من التركيز بشكل كبير على عدد ومعدات أفراد أقسام الجيش والشرطة، يجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة إيلاء المزيد من الاهتمام، وإظهار الالتزام بدعم عملية شاملة بقيادة وطنية، فيما يخص تصميم وتخطيط وتطوير قطاع الأمن، بحيث يمكن لمجموعة واسعة من السكان المحليين المشاركة في عملية إرساء قطاعات أمن جديدة. وستساعد هذه العملية الشاملة والتشاركية السكان المحليين، على اعتبار المؤسستين كجيش وشرطة خاصة بهم، تعملان على أساس سيادة القانون وليس على أساس انتمائهما إلى القادة السياسيين. وأعتقد أنه يتعين ربما على الأمم المتحدة، من خلال مهامها المتعلقة بالمساعي الحميدة، ويمكنها المساعدة على تسهيل وتيسير هذه العملية الشمولية والتشاركية بين جميع أصحاب المصلحة.

في الختام، إسمحوا لي أن أكرر بأن اليابان مستعدة لمواصلة تقديم المساعدة لإصلاح قطاع الأمن في حالات ما بعد الصراع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل البرازيل.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي، سيدي، لترؤسكم أعمالنا اليوم. كما أشكركم على عقد هذه المناقشة بشأن مسألة بمثل هذه الأهمية الحاسمة، بالنسبة لعدد من الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

كما هو معترف به في مشروع القرار الذي سيعتمد اليوم، إن قطاع الأمن عنصر أساسي لتحقيق السلام المستدام. وإذا لم يف قطاع الأمن الوطني بالتزاماته المتعلقة بضمان توفير الحماية لجميع المواطنين، فإنه حتى بالنسبة لأكثر المفكرين الواقعيين كهوبز، ستكون شرعية الدولة برمتها على المحك. لذلك، تعتبر المهام المتعلقة بإنشاء جهاز أمن ديمقراطي ومستقر وقابل للمساءلة في حالات ما بعد الصراع، التي لم يجر الوفاء بها، بحق، تهديدا للسلام والاستقرار الدائمين.

وثمة بالفعل هنا في الأمم المتحدة، توافق آراء راسخ بخصوص أهمية إصلاح قطاع الأمن، من أجل تحقيق السلام والتنمية. إننا نثني على كل الجهود المبذولة لضمان أن تحظى التحديات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن بالاعتبار الواجب في ولايات حفظ السلام وبناء السلام، وأن تكون الأمم المتحدة مجهزة بشكل جيد، لتقديم المساعدات في هذا المجال. وثمة ما يكفي من الخبرة لإظهار أن إرساء قطاع أمن ديمقراطي، يتعلق بأبعد من تعزيز مكوناته الفردية. لكن ونحن نركز على تحديات التنفيذ، من الضروري أن أشير إلى بعض الحقائق الأساسية. وأود أن أعرض خمس ملاحظات موجزة في هذا الصدد.

أولا، يجب أن نعترف مرة أخرى بأن إصلاح قطاع الأمن هو عملية في حد ذاته، ولحظة في سلسلة سياسية متصلة تبدأ بعمليات السلام، وتدار من خلال الجهود المبذولة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وينبغي أن تستمر جنبا إلى جنب مع استراتيجيات بناء السلام، لتتحول إلى تنمية ديمقراطية ومستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، يعد الارتباط بين إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حاسما. ومن الضروري إدماج اعتبارات قطاع الأمن في وقت مبكر في جهود صنع السلام وإعادة الإدماج. ونحن نتفق تماما مع توصية الأمين العام بأنه ”يلزم ربط إصلاح

قطاع الأمن على نحو أفضل بمجالات الممارسة المهمة الأخرى‘‘ (S/2013/480، الفقرة ٦١ (ح)). لأن تلك المجالات مهمة ومترابطة فيما بينها، يستحق الرابط بين إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، اهتماما خاصا.

ثانيا، يتطلب إصلاح قطاع الأمن، لكونه عملية سياسية بالأساس، أيضا فهما عميقا للمكونات الاجتماعية الكامنة وراء الصراع، التي من المحتمل أن تشكل الحقائق ومختلف وجهات النظر فيما يخص الأمن. والأمم المتحدة بحاجة إلى أن تكون جاهزة لأخذ تلك العوامل في الحسبان، وتطوير أدواتها التحليلية، من أجل التأثير في عمليتي وضع السياسات واتخاذ القرارات. مرة أخرى، كما أكد ذلك الأمين العام، يمكن للمجلس الاضطلاع بدور رئيسي، فيما يخص ضمان التطبيق العملي لمبدأ الملكية الوطنية المحوري، من خلال جملة أمور، من بينها اتخاذ خطوات إضافية لضمان شمول ولاياته وجهات نظر واحتياجات البلدان قيد النظر.

ثالثا، ونحن نقترب من بيئة سياسية مضطربة تحيط بإصلاح قطاع الأمن، فليس بوسعنا تبسيط مفاهيم مثل الإرادة السياسية. يتطلب إصلاح قطاع الأمن اتخاذ قرارات معقدة وصعبة وأحيانا خطرة للغاية. والقرارات المؤلمة المتعلقة بالتمويل، والتجنيد، والعدالة الانتقالية، بل وحتى بشأن كيفية سرد الروايات التاريخية، هي أمور جوهرية في عمليات إصلاح قطاع الأمن. وسوف تستفيد الاستراتيجية الشاملة لدعم تنفيذ إصلاح قطاع الأمن، من العلم التام بهذه الحقائق السياسية، ووضع أفضل الآليات للحد من المخاطر.

علاوة على ذلك، تأتي أهمية السياقات الإقليمية ودون الإقليمية في المقدمة ليس فقط لأن المكونات الإقليمية ودون الإقليمية للصراع لا تزال مصيرية فيما يخص تحقيق السلام، ولكن أيضا لأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تكون شريكا عمليا فعالا في مجال تقديم الدعم الدولي في إطار استراتيجيات سياسية قابلة للاستمرار. ولكي يحدث ذلك بطبيعة الحال، من الضروري إرساء تنسيق قوي على تلك المستويات. ونرحب في هذا الصدد بعزم الاتحاد الأفريقي تعزيز قدراته في مجال إصلاح قطاع الأمن.

أخيرا، من المهم أيضا اعتبار إصلاح قطاع الأمن، عملية ينبغي أن تسهم في تحقيق تحول واستقرار حقيقيين، من خلال تجنيد تمثيلي وشامل. وينظر في كثير من المجتمعات، إلى السلطة والقوة المرتبطة بالأسلحة كغاية في حد ذاتهما، وفي بعض الظروف، كمسار لتحقيق مكاسب اقتصادية. وفي هذه السياقات، من المهم أيضا ضمان ألا يؤدي إصلاح قطاع الأمن إلى فئات جديدة تمتلك امتيازات تحل محل القديمة، ولكن أن يؤدي بدلا من ذلك إلى بناء مؤسسات تخدم مصالح الجميع. ويسلط ذلك الضوء على حاجة إصلاح قطاع الأمن، إلى السير جنبا إلى جنب مع تعزيز المساواة أمام القانون، ومع ممارسة وحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، من خلال إحداث فرص عمل، وبرامج إدماج اجتماعي، وبناء القدرات وتعزيز فرص الحراك الاجتماعي.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي مشددا على الإسهام الهام الذي يمكن أن تقدمه لجنة بناء السلام في أفكارنا المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن. إن لجنة بناء السلام منخرطة بعمق فيما يخص التحديات اليومية التي تواجه إصلاح قطاع الأمن. ويمكن لتجربة التشكيلات القطرية، جنبا إلى جنب مع منبر اللجنة التنظيمية لوضع السياسات، توفير مكان ملائم جدا لمناقشة الأبعاد السياسية الأساسية لإصلاح قطاع الأمن، لأنها تنسجم مع واقع تنفيذه على أرض الواقع، وتفهمه كعملية تطور ديمقراطي لقطاع الأمن. إنني أدعو مجلس الأمن لزيادة استخدام هذا المورد، تماشيا مع مشروع القرار المزمع اعتماده في وقت لاحق اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل غواتيمالا.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أشكر الرئاسة النيجيرية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى مذكرتها المفاهيمية (S/2014/238، المرفق) ومشاركتكم شخصياً، معالي الوزير. ونتوجه بالشكر أيضا للأمين العام، السيد بان كي – مون، على إحاطته الإعلامية وتقريره الثاني عن إصلاح قطاع الأمن (S/2013/480).

ونود أن نسلط الضوء على أربع نقاط تتصل بالتحديات والفرص المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن.

أولاً، نعتقد أن إصلاح قطاع الأمن مسؤولية أساسية للدول، ويجب أن يكون عملية تحركها الاحتياجات والأولويات الوطنية. وندرك أنه لا يوجد نموذج وحيد لإصلاح قطاع الأمن، حيث أن ذلك يتوقف على الثقافة ومستوى التنمية والعلاقة التاريخية بين الشعب ومؤسسات الدولة، في جملة أمور. وتحقيق الثقة المتبادلة بين المواطنين ومؤسساتهم الأمنية – الشرطة و/أو الجيش، على سبيل المثال – ما زال يمثل تحدياً للدول.

ثانياً، تؤدي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دوراً تكاملياً مهماً في مساعدة الدول على بناء وتعزيز نظم أمنية فعالة. ونرى أن من المهم مواصلة تعزيز الاتساق والتنسيق في جهود وأنشطة أصحاب المصلحة ذوي الصلة كافة. وقد تراكمت لدى المنظمة ثروة من الخبرة، وخاصة منذ أنشئت في عام ٢٠٠٨ فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن، والتي هيأت القدرة على تقديم الدعم في الميدان ومن المقر. ونرى أن من المهم مواصلة بلورة مبادئ توجيهية في جميع النواحي ذات الصلة، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء.

ثالثاً، إننا نعتبر أن دور الأمم المتحدة، بالتعاون مع الشركاء الثنائيين والإقليميين ودون الإقليميين، يمكن أن يوفر المساعدة التقنية لإصلاح القطاع الأمني من خلال عمليات حفظ السلام عندما يطلب أحد البلدان ذلك ووفقا لاحتياجاته الخاصة. وعلى سبيل المثال، فإننا ندرك الدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في ضمان الاستقرار الإقليمي. والأزمات في مالي ومنطقة الساحل تبين أن التهديدات الدولية كثيراً ما تتجاوز حدود البلد الواحد، وبالتالي فإن المطلوب هو زيادة التفاعل مع الآليات الإقليمية ودون الإقليمية.

أخيراً، فإننا نرى من المناسب النهوض بإصلاح شامل لقطاع الأمن يدرك صلته بالتنمية. وقد أشار البنك الدولي إلى أن أياً من الدول ذات الدخل المنخفض أو الهشة أو المتأثرة بالصراع لم تتمكن من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية حتى الآن، ما يعني أن الاستقرار والأمن من المتطلبات الهامة لتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية. ففي منطقتنا وفي بلدنا، كان لانعدام الأمن وتفشي العنف أثر سلبي على النمو الاقتصادي ونوعية الحياة لشعبنا والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

إن إنشاء قطاع أمن فعال ومهني وخاضع للمساءلة يمثل عنصراً شديد الأهمية في إرساء أسس السلام الدائم والتنمية المستدامة. ونأمل أن يساعد مشروع القرار الذي سيعتمد اليوم على تحقيق تلك الأهداف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتنغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. يؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجورجيا.

بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الأولوية التي توليها نيجيريا لهذا الموضوع وعلى حضوركم شخصياً للإدلاء ببيانكم الهام وترؤس هذه الجلسة المهمة للغاية. وإنه لمن دواعي سرورنا وشرف لنا المشاركة في هذا النقاش بشأن إصلاح

قطاع الأمن، ونشكر نيجيريا أيضاً على المذكرة المفاهيمية المفيدة للغاية (S/2014/238، المرفق) التي قدمتها لهذا الغرض.

لقد استمعنا إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام وأحطنا علماً بالتوصيات التي تضمنها تقريره (S/3013/480). والاتحاد الأوروبي يثني على تقرير الأمين العام، الذي يهيئ أساساً قوياً لتعزيز دور الأمم المتحدة في دعم جهود إصلاح قطاع الأمن المملوك وطنياً. ونتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بعد ظهر اليوم.

لقد تراكمت لدى الاتحاد الأوروبي خبرة طويلة في دعم برامج إصلاح القطاع الأمني استجابة لاحتياجات بلدان النزاع وما بعد النزاع، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو البلدان النامية عموماً. ولدينا مجموعة واسعة من الأدوات: الدبلوماسية والاستجابة للأزمات والتنمية والسياسات الأمنية. واسمحوا لي أن أقدم استعراضاً موجزاً لمشاركتنا في أنشطة إصلاح قطاع الأمن.

إن معظم بعثات الاتحاد الأوروبي المدنية والعسكرية لإدارة الأزمات المنتشرة في أنحاء العالم لديها مكون إصلاح قطاع الأمن. والاتحاد الأوروبي يدرب ويرصد ويقدم المشورة للشرطة والقضاء والمؤسسات العسكرية وموظفيها في البوسنة والهرسك وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والصومال. ومن زاوية التعاون الإنمائي، صرف الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩ قرابة بليون يورو، مستهدفاً إصلاح قطاع العدالة والأمن في جميع أنحاء العالم. ويتضاعف هذا الرقم إذا ما نظرنا إلى التدخلات الشاملة من خلال الاستجابة للأزمات وبعثات سياسة الأمن والدفاع المشتركة المشار إليها آنفاً.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الصك المساهم في الاستقرار والسلام، وبشكل أكثر تحديداً التدابير التي يشتمل عليها للاستجابة للأزمات، أصبح أداة رئيسية في العمل على العلاقة بين الأمن والتنمية والتمكين من الاستجابة في الوقت المناسب من قبل الاتحاد الأوروبي. وبموجب ذلك الصك، يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم المتعلق بإصلاح القطاع الأمني، في جملة أمور، في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وغينيا - كوناكري وليبيا والنيجر ومالي وميانمار، على سبيل المثال لا الحصر.

ونهج الاتحاد الأوروبي الرئيسي لإصلاح قطاع الأمن يتمثل في مساعدة الحكومات الشريكة في جهودها الرامية إلى توفير خدمات الأمن والعدالة الفعالة والشرعية والخاضعة للمساءلة لمواطنيها بطريقة تتفق والمعايير الديمقراطية ومبادئ سيادة القانون والحكم الرشيد والاحترام لحقوق الإنسان. ويرى الاتحاد الأوروبي أن إصلاح قطاع الأمن ينبغي أن يكون جزءاً من نهج شامل. ويجب ألا يقتصر هذا النهج على البرامج الواسعة النطاق لمنع نشوب النزاع وبناء السلام وحفظ السلام وبناء الدولة، بل يجب أن يتخذ منحى مجتمعي شامل يدرك العلاقات المتداخلة مع إدارة العوائد الاقتصادية وتشغيل الشباب والوصول إلى الخدمات العامة ونوعية تلك الخدمات والرقابة الفعالة والحوكمة.

علاوة على ذلك، فإن استنتاجات المجلس لعام ٢٠٠٧ بشأن الأمن والتنمية أكدت على الأهمية الكبيرة لبناء قدرات إصلاح القطاع الأمني في المنظمات الإقليمية كوسيلة لتعزيز الملكية. ودعمنا لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال إصلاح القطاع الأمني مثال على ذلك. كما أن تركيزنا الإقليمي قد تعزز من خلال تطوير استراتيجيات إقليمية محددة الأهداف، على سبيل المثال في منطقة الساحل أو القرن الأفريقي، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي لدعم معالجة التحديات المتصلة بالأمن بطريقة شاملة، مع وضع كافة الأدوات ذات الصلة المتاحة تحت تصرفها.

والاتحاد الأوروبي يعمل في مجال إصلاح القطاع الأمني منذ قرابة عشر سنوات.

وتتمثل الدروس التي تعلمناها في ضرورة اتخاذ نهج أكثر استراتيجية وتنسيقا وشمولا للجميع، وتحقيق معرفة أفضل

بالسياق المحلي، بالإضافة إلى وضوح الأهداف وتوفر معايير مرجعية ملموسة وقابلة للقياس من أجل تقييم التقدم المحرز، فضلا عن حفظ التوازن بصورة أفضل بين كفالة نتائج الخدمات المقدمة وبناء قدرات الدول. ويتسم إصلاح القطاع الأمني بكونه عملية معقدة من الناحيتين السياسية والمؤسسية، وربما تستغرق عقدا كاملا من الزمان أو أكثر لكي تترسخ تماما. ونود في ذلك الصدد، أن نشدد على ضرورة الحفاظ على النتائج التي تحققت من خلال المتابعة المناسبة، بهدف ضمان الانتقال بطريقة سلسة. وعليه، فإننا نسعى إلى كفالة اقتران مشاركتنا في الأجل القصير – بوصفنا جزءا من سياسة مشتركة للأمن والدفاع – باتخاذ التدابير في الأجل الطويل.

وعليه، فإننا نؤيد النهج الذي يتّبعه الأمين العام فيما يتعلق بالتشديد على ضرورة مراعاة المزيد من التوازن بين تقديم الخدمات وكفالة أمن السكان وسلامتهم وبناء المؤسسات والقدرات في الأجل الطويل. ولا ريب أن المشاركة مع الجهات الفاعلة المحلية من غير الدول، وضرورة الحوار بشأن التحديات المتصلة بالأمن فيما بين السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني ،علاوة على الرصد الفعال من قبل مؤسسات الرقابة الديمقراطية، تشكّل جميعا عناصر هامة على النحو الذي أكده تقرير الأمين العام. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بمشاركة المرأة والفئات المهمشة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والأقليات والمهاجرون، في عمليات تخطيط إصلاح القطاع الأمني وقيادتها وتنفيذها.

وتعتبر أهمية الملكية المحلية للعملية، وضرورة تقديم الدعم المنسق من قبل الجهات الفاعلة المختلفة وشتى الأدوات عناصر أساسية أيضا. ونتفق تماما مع جميع الذين أثاروا هذه النقطة بالفعل في سياق المناقشة اليوم. ونعرب أيضا عن تأييدنا لأنشطة فريق أصدقاء إصلاح قطاع الأمن التابع للأمم المتحدة، بوصفه أداة قيّمة للغاية في تيسير الحوار الشامل للجميع وتعزيز المزيد من التقدم في وضع نهج شامل لإصلاح قطاع الأمن في إطار منظومة الأمم المتحدة، وبناء التآزر اللازم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات الدولية، بالإضافة إلى الجهات الفاعلة الإقليمية وأصحاب المصلحة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي على وجه الخصوص.

وإلى جانب اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ولجنة بناء السلام، ينبغي أن يُدرج إصلاح قطاع الأمن على نحو منتظم في جدول أعمال المجلس، وأن يولى الاعتبار المناسب في ولايات عمليات حفظ السلام. ونشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، فضلا عن نيجيريا، على قيادتكما في ذلك الشأن. وتكتسي هذه المسألة أهمية بالغة بالنسبة لأعمال هذه الهيئة، وخصوصا حين يتعلق الأمر بنجاح عملية انتقال وخروج عمليات حفظ السلام، وبناء السلام وصونه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين مدرجين في القائمة لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلّقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.